الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب لولاية عين تموشنت

كلية علوم إقتصادية و تجارية و علوم التسيير

قسم : علوم إقتصادية

تخصص :تحليل إقتصادي و إستشراف

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم محاسبية

تكامل إقتصادي و دوره في التنمية الإقتصادية

من إعداد الطالبين :

غيتري محمد زكرياء

معاشو سيدي محمد امين

إشراف الأستاذة :

أ.بلمليايي مراد

- أعضاء لجنة المناقشة

	جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	رئيسا
أ.بلمليايي مراد	جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	مشرفا و مقررا
	جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2022 – 2023

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا""

الحمد لله الذي انعم علي بالصحة لاتمام هذه المذكرة و حسب قوله تعالى بعد بسم لله الرحمن الرحيم

* اذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ *

فكم هو صعب ان تنسى في لحظات التتويج بالنجاح من ساعدونا و وقفوا الى جانبنا من اجل تحقيق انجازنا فااتقدم اولا بالشكر و الاحترام الاستاذ " **بن يمين مراد** " على اشرافها على مذكرتنا و تقديمها التوجهات و النصائح العلمية لي، و كما اتقدم بالشكر كما اشكر جميع الاستاذة بلحاج بوشعيب و الى كل من ساعدننا و لو بكلمة بطيبة و تمنى لي التوفيق لسعي في سبيلي.

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة ...إلى نبي الرحمة ونور العالمين...

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

اهدي هذا العمل وثمرة جهدي إلى أغلى ما لدي في الكون، و التي كان لها الفضل في تشجيعي والدعاء لي، والتي هي سبب وجودي وسر نجاحي في هذه الحياة إلى:أمي العزيزة حفظها الله .

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها ليوم وفي الغد وإلى الأبد...

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...

...إلى والدي العزيز.

زكرياء

إهداء

قال الله تعالى" لئن شكر ثم لا نر يدنكم"

–بداية أشكر الله عزوجل ونحمد ونستعنيه ونستغفره الذي وهبني بنور علمه وعلى إتمام هذا العمل راجية الله عز وجل تحسين عاقبتي في الأمور كلها.

–كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من وقف بجانبي و بالخصوص علاء الدين وتوجيها ته الغالية و على نصائحه وعلى كفاءته العلمية في الإدارة هذا العمل.

كما أتوجه أيضا بالشكر للأفراد العائلة الذين كانوا سندالي في دراستي خصوصا أمي و أبي وإلى أخي أسامة و عمر راجيامن الله تعالى ان يمنحهم الصحة والعافية ويجازيهم بألف خير.

أمين

مقدمة

مع بداية النصف الثاني من القرن 20، برزت ظاهرة التكامل و التكتل الاقتصادي، بغض النظر عن الصورة التي يتخذها ، فقد احتل مكانا بارزا في المجال الاقتصادي ،و نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت اغلب دول العالم سواء المتقدمة أو النامية تتوجه نحو الدخول في تجمعات إقليمية، بعدما أدركت أهمية التكامل الاقتصادي ..

و في نهاية الثمانينات تسارع هذا الاتجاه بشدة من طرف بعض الدول ، والتي عرفت انشاء العديد من التكتلات الكبيرة كمنطقة التجارة الحرة ما بين المكسيك وكندا والولايات المتحدة الامريكية، و كذلك السوق الأوربية الموحدة وغيرها مما يعكس الأهمية الكبيرة التي اكتسبتها هذه الأخيرة من خلال المزايا التي توفرها و ذلك خلق مناخ تنافسي وأدى الى توسيع حجم السوق وغيرها.

تمثل هذه الظروف مناخا ملائما لممارسة الأعمال و توسعها ، وتدفق رؤوس الأموال، وتوطن الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تتميز البيئة الدولية الحالية باشتداد التنافس على رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

و ذلك نتيجة للدور الهام الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية في توفير التمويل المطلوب لإقامة مشاريع انتاجية ونقل التكنولوجيا والمشاركة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة، وخلق المزيد من فرص العمل، وتحسين المهارات والخبرات وكذا تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير وتسويق المنتجات . كما ان الاستثمار الأجنبي المباشريحتل أهمية بالغة في الدول النامية التي تعاني من ضعق التنمية وتفاقم أزماتها التمويلية، الامر الذي زاد من حدتها ، في ظل هذا التصاعد يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتهاالمالية ، الشيء الذي زاد من حدة نقص مصادر التمويل المختلفة، و كذا في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتفاقم تضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها ، فإن اغلب مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمام هذه الدول تنحصر في العمل على تفعيل الاستثمار المحلي وتنمية الادخار الوطني وجلب الاستثمار الأجنبي والتحكم فيه من جهة أخرى.

من خلال هذا الأخيرو استمرار البحث على حسن الظروف لممارسة الأعمال، فبعد قيام المؤسسات دولية النشاط والتي تعتبر حاملة الاستثمار الأجنبي المباشر – بتحليل بيئة الاعمال والتنافس على الفرص والتحديات، يقوم باتخاذ قرار الاستثمار في منطقة ما أو دولة دون غيرها.

تقوم مختلف الدول بالبحث على تحسين مناخ الاستثمار، من أجل استقطاب و جلب الاستثمارات الاجنبية، منخلال توفير مختلف التسهيلات والتحفيزات للمستثمرين الاجانب و غيرهم ، وبناء سياسات وتشريعات تتوافق ومتطلبات المستثمرين الاجانب.

إيمانا باهمية و ضرورة التكتل و كذا الاهمية البالغة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية و تمويل المشاريع التنموية خاصة الصناعية منها، قامت بعض دول جنوب آسيا إلى تأسيس تكتل الاسيان وجعلت استقطاب الاستثمارات الاجنبية من أولى اهتماماتها، من خلال العمل المشترك على تحسين مناخ الاعمال في المنطقة من خلال تحسين أنظمة الاستثمار، وتوفير كافة التسهيلات والحوافز للمستمرين من مختلف الجهات . ومن خلال ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية العامة التالية:

اشكالية البحث:

الى اي مدى يكمن دورر التكامل الاقتصادي الاقليمي في تحقييق التنمية الاقتصادية؟

وللتمكن من الإحاطة الجيدة بإشكالية البحث قسمنا التساؤل المحوري إلى مجموعة من التساؤلات

الفرعية الأنية :

1 – ما المقصود بالتكامل الاقتصادي وما هي أهدافه ؟

2– فيما تتمثل مظاهر هذه التكتلات ؟ وما هو تأثيرها على إقتصاديات الدول النامية ؟

3–ما هي إستراتيجيات التنمية المتبعة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية ؟ الفرضيات وللإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيات الأتية

–1 التكامل الإقتصادي الإقليمي وسيلة فعالة في تحقيق التنمية، والتصدي لمخاطر الإقتصادية ظاهرة يتحقق من خلالها الإنفتاح، إذ أنها تؤثر على جميع المجالات الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية و الثقافية وبالتالي يجب على الدول الإندماج في الإقتصاد العالمي الجديد و محاولة الإستفادة من الإجابيات و تجنب المخاطر.

للإستفادة من التكتل الإقتصادي يجب على الدول النامية أن تتبنى برامج إصلاحات إقتصادية و خطط

تنموية مناسبة في ظل غطاء تكتل إقليمي يخدم مصالحها و يحقق أهدافها.

المنهج المتبع

للقيام بهذه الدراسة للبعنا المنهج الوصفي والتحليلي لتوضيح المفاهيم و تحليل أبعاد الموضوع حيث أن موضوع بحثنا يعتمد على القراءة والإستنتاجات السابقة من خلال وصف الواقع وما يعانيه من مشاكل وإقتراح الحلول

المناسبة لها، لذا فقد اعتمدنا كذلك على المنهج الإستقرائي مع إعطاء نماذج واقعية في الدول النامية. أهمية وأهداف البحثتكمن أهمية البحث في دراسة دور التكاملات الإقتصادية الإقليمية بمختلف أشكالها إضافة إلى الكشف عن أهم الأهداف التي تسعى هذه التكتلات إلى بلوغها، كما يهدف عملنا إلى البحث وتحليل أهم الآثار الناجمة عن التكتلات و التكامل الإقتصادي ومعرفة جوانبها الإيجابية والسلبية.

أسباب إختبار الموضوع :

يعود سبب إختيار الموضوع لأهمية هذه الظاهرة وكذا لكونها واقع لا مفر منه ويجب مسايرته كما أن للدوافع الذاتية سبب في إختيار الموضوع لإرتباطه بأمرين رئيسيين أولها أننا نعيش في دولة من الدول النامية التي تسعى جاهدة للخروج من الإنغلاق الإقتصادي نحو الإنفتاح على الإقتصاد العالمي و الإندماج في إقتصاد السوق الذي تحيط به ظروف التكتل ، أما الثاني فيعود إلى التخصص الدراسي والرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

المبحث الأول :المفاهيم الأساسية للوحدة والتكامل الاقتصادى

يطلق على عملية التقارب الاقتصادى بأشكالها المختلفة مصطلح التكامل الاقتصادى, وتعتبر مرحلة الوحدة الاقتصادية المرحلة النهائية لهذا التكامل, ولذا سوف نعالج موضوع الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية فى إطار هذا التصور وذلك بالتعرف على مفهوم التكامل, ومراحله أو أشكاله, ومزاياه, والأسس اللازمة لتحقيقه, حتى يمكن وضع التصور لكيفية تطبيقه بين الأمة الإسلامية, وهذا ما سنوجزه فى الفقرات التالية:

1_1 الفكرة الأساسية والمفهوم الاصطلاحى للتكامل الاقتصادى:

أ– الفكرة الأساسية للتكامل: التكامل الاقتصادي من الموضوعات التى حفل بها الأدب الاقتصادي وكان وما يزال مطلباً إقليمياً وعالمياً حيث تقوم فكرته الأساسية على عدة حقائق منها ما يلي:

- إن العالم مقسم إلى دول مستقلة وأنه لا توجد دولة واحدة يمكن أن تكتفى اقتصادياً بإمكانياتها سواء من حيث الموارد أو من حيث نطاق السوق فيها، ومن هنا وجدت التجارة الخارجية بمفهومها الواسع الذى يعنى انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول بعضها مع بعض.
- إن التجارة الخارجية تشهد منافسة قاتلة بين الدول تصل إلى حد إشعال الحروب والاستعمار للاستيلاء على موارد الدول الأخرى ولإيجاد سوق لتصريف السلع والخدمات.
- وبعيداً عن الحرب والاستعمار فإن الدول تستخدم في هذه المنافسة عدة سياسات اقتصادية منها ما تفرضه من قيود كمية وتعريفية لتحد من تدفق السلع الأجنبية إليها حماية للصناعات الوطنية, أوتقديم حوافز لجذب الموارد التى تحتاجها للإسهام في التنمية بها من رؤوس الأموال والكفاءات البشرية والتكنولوجيا.
- أن الدول ذات الإمكانيات الكبيرة والاقتصاديات القوية تستأثر بالجزء الأكبر من التجارة الخارجية وتبقى الاقتصاديات الصغيرة تابعة لها، ويزيد ذلك فى ظل العولمة التى يعيشها العالم الآن والتى تعنى فى أحد معانيها زيادة تأثر الاقتصاديات المحلية بالاقتصاد الدولى.

لذلك كله كانت فكرة التكامل الاقتصادي بين مجموعات من الدول ذات الظروف المتشابهة، وتقوم هذه الفكرة على أمرين أساسين هما:

- إزالة الحواجز أمام تدفق السلع والخدمات بين مجموعة الدول المتكاملة.
- إيجاد أحسن السبل لقيام علاقات اقتصادية بين هذه الدول مبنية على التعاون الذى يفيد الجميع.

ب– مفهوم التكامل الاقتصادى: توجد عدَة تعريفات للتكامل الاقتصادي أكثرها قبولا ودلالة تعريف– ميردال– الذى عرفه بأنه: عملية اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدى إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج في دول التكامل (Merdal، 1956).

وقريب منه تعريف آخر بأنه «إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعى الجاد لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادى بين مجموعة من الدول» (الدين، 1990م).

ولقد استقر الأمر علماً وتطبيقاً على أن التكامل لا يحدث مرة واحدة أو بشكل واحد وإنما له عدة أشكال تتم على مراحل نبينها في الفقرة التالية:

1–2 أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي (Ballassa، 1961):

إذا كان التكامل يقوم على إزالة الحواجز لضمان حرية انتقال الموارد والمنتجات ثم تهيئة السبل أمام التعاون الاقتصادي، فإن ذلك يتم بعدة أشكال يمثل كل شكل منها مرحلة من مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي وهى خمسة مراحل متتابعة تتمثل فيما يلي:

أ– **منطقة التجارة الحرة**: وهى تعنى إلغاء الجمارك على السلع والخدمات التى تنتقل بين الدول المشتركة فى اتفاقية المنطقة الحرة مع احتفاظ كل دولة بتعرفتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء فى الاتفاقية.

ب– **الاتحاد الجمركى**: ويكون بالاتفاق على حرية تبادل السلع بين دول الاتحاد الجمركى وبدون قيود جمركية مثل المرحلة السابقة, ويضاف عليها تطبيق الدول الأعضاء تعريفة جمركية موحدة في معاملاتها مع دول العالم الأخرى.

ج– **السوق المشتركة**: ويكون زيادة على ما يقتضيه الاتحاد الجمركى من حرية انتقال السلع وإلغاء الحواجز الجمركية، الاتفاق على حرية انتقال الموارد أو عناصر الإنتاج وهى العمل ورأس المال بين دول السوق المشتركة.

د– **الاتحاد الاقتصادي**: وتكون بالإضافة إلى ما تحقق في السوق المشتركة، العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وما يرتبط بها من إجراءات ونظم بين الدول الأعضاء بقصد إزالة التمييز الناشىء عما بينها من تفاوت.

هـ– **الوحدة الاقتصادية**: وتكون بالإضافة إلى ما تحقق في المراحل السابقة توحيد السياسات النقدية والمالية والاقتصادية والعملة والعمل وإنشاء مؤسسات تكاملية (مثل البنك المركزى الموحد لدول التكامل) ووجود سلطة

عليا للوحدة وجهاز إدارى لتنفيذ السياسات الاقتصادية التكاملية, وعلى الدول الأعضاء فى الوحدة الالتزام بقرارات هذه السلطة العليا.

1_3 أسس و دوافع التكامل الاقتصادي (مؤتمر "اقتصاديات العالم الإسلامى فى ظل العولمة" المنعقد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر1999م.):

إن التكامل الاقتصادي يدور حول تنظيم العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من الدول ولذلك لابد أن تكون هناك علاقات اقتصادية أولا، وأن يستند التكامل على مجموعة من الأسس من أهمها ما يلي:

أ- الجوار بين الدول الأعضاء في التكامل لتسهيل الانتقال والاتصالات.

ب- التجانس الثقافى والاجتماعي لأن التكامل في نهاية الأمر علاقات بشرية بين سكان الدول المتكاملة.

ج- التنوع من حيث اختلاف الموارد والمنتجات فيما بين الدول وكذا التنوع البيئى لأن التكامل في أحد مضامينه هو تجميع أجزاء مختلفة في كل واحد.

د- وجود طاقات غير مستغلة لدى كل دولة وبالتكامل فيما بينها يمكن الاستفادة بها.

هذه هى أهم المفاهيم الأساسية للتكامل الاقتصادي, فهل الوضع الاقتصادى فى العالم

1-3-1 دوافع التكامل الاقتصادي:

يعتبر التكامل الاقتصادي ليس هدفا بحد ذاته بقدر ما هو غاية لتحقيق أهداف معينة، ويمكن إجمالي دوافع التكامل الاقتصادي فيما يلي23:

الدوافع الاقتصادية

✓الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه، الأمر الذي يترتب عليه زيادة رفاهية المستهلكين، ويقصد بحجم السوق 24هنا ليس فقط المساحة الجغرافية أو عدد السكان، وانما مجموع القوة الشرائية في الدول الأعضاء والتي يمكن قياسها بالطلب الكلي أو الانتاج الوطني الاجمالي، ويمكن قياسه بالنسبة لصناعة معينة بمجموع الطلب على منتجاتها في جميع الدول الأعضاء

✓إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين البلدان المتكاملة بصورة اقتصادية فيما بينهم مما يترتب عليه

امتصاص الفائض، والتخفيف من حدة النقص، مما يترتب عليه زيادة فرص العمل.

✓تحسين المركز التفاوضي للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى حصولها على شرط أفضل لمبادلاتها في التجارة الخارجية سواء فيما يتعلق باستيراداتها أوصادراتها والتي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادياتها (التكريني)

✓توفير المناخ المناسب لوجود الصناعات التي تتوافر فيها شروط الكفاءة الإنتاجية وذلك نتيجة اتساع السوق وزيادة حدة المنافسة فيه.

✓تخصص وتقسيم العمل وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المتكاملة.

✓زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وتحسين معدلات التبادل الدولي لصالح دول المنطقة المتكاملة، ويمكن قياس معدل التبادل الدولي 25بقسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار المستوردات ويسمى أيضا بمعدل التبادل السلعي.

✓زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء خصوصا في الآجال الطويل عن طريق تشجيعه للاستثمار (بخوش)

✓زيادة معدل التوظيف الناجم عن الغاء القيود على حركة الأشخاص بين الدول الأعضاء، مما يعمل على تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة وعدد السكان، بالإضافة الى تمكين تشغيل السكان 27في اعمال تتناسب بدرجة أكبر مع كفاءتهم وتنويع مهارات المستخدمين وزيادة تخصصهم وبالتالي انتاجيتهم.

✓زيادة حجم و فرص الاستثمار الناجم عن التقليل من عدم اليقين سواء لدى المستثمرين أوالمنتجين وكذا تحسين الفرص أمام الاستثمارات الأجنبية.

✓العمل على تطوير القدرات التكنولوجية وتنميتها من خلال توفير مصادر التمويل المشترك لبرامج البحوث (واصف، 2008)

✓العمل على رفع مستوى رفاهية المواطنين من خلال الحصول على السلع بأقل الأسعار الممكنة نظرا لالغاء الرسوم الجمركية من جهة والى تخفيض تكاليف الانتاج من جهة أخرى29.

الدوافع السياسية

على الرغم من توفر مجموعة من الدوافع الاقتصادية لقيام أي تكامل اقتصادي، الا أنها لا تعتبر كافية دون الدافع السياسي ،30هذا لا يعني ضرورة قيام اتحاد سياسي بين الدول الراغبة في تشكيل تكامل اقتصادي، وانما يقصد

به التفاعل المتبادل بين الجانب السياسي والاقتصادي، وهو ما أثبتته التجارب التاريخية فقد يكون التكامل السياسي كأداة لدفع التكامل الاقتصادي كما في حالة الولايات المتحدة (الندوي، 2011) الأمريكية وهو ما يعرف بالمنهج الاتحادي أو الفيدرالي، أو يكون التكامل السياسي كنتيجة للتكامل الاقتصادي كما في حالة الاتحاد الأوروبي وهو ما يعرف بالمنهج الوظيفي الحديث.

وبالتالي فان الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي عديدة، فقد تكون31:

- ✓لدعم المركز السياسي للدول المتكاملة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية.
- ✓تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية.
- ✓ضرورة لازمة لإقامة الوحدة المتكاملة.

ومن هنا يتبين لنا أن التكامل الاقتصادي يحقق للدول المتكاملة فوائد اقتصادية وسياسية عديدة، وقد أكد على أن التكامل الاقتصادي هو مسألة سياسية أكثر منها اقتصادية، لأن الدوافع باتجاهها، والعقبات في سبيلها، هي شكل أساسي ذات طبيعة سياسية، فالإرادة السياسية هي بالتالي شرط مسبق لأي تكامل اقتصادي ونقدي.

المبحث الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية:

1_1 مفهوم التكتلات الاقتصادية

شهد النظام الدولي الاقتصادي منذ عدة سنوات تحولات بنيوية واسعة النطاق اتضحت معالمها وتطورت آلياتها بعد انهيار المعسكر الشيوعي وهيمنة النظام الرأسمالي القائم على مفهوم اقتصاد السوق في العلاقات الدولية الاقتصادية. وهذا ما أفسح المجال لتدعيم الانفتاح الاقتصادي العالمي والولوج باتجاه عصر العولمة ونشوء التكتلات الدولية الاقتصادية Economic International Integration Groups التي تتجاوز بمفاهيمها العامة مصطلح السيادة المتعارف عليه في العلاقات الدولية التقليدية.

إن ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي تحمل في طياتها مفهوم اندماج السيادات الوطنية أو اندحارها أمام مزايا الاستفادة المشتركة من خيرات الإقليم الجغرافي. ويهدف التكتل الاقتصادي إلى إزالة جميع أنواع التمييز وخلق كيان اقتصادي جديد؛ من خلال إرساء التعاون الدولي الهادف إلى تحقيق الارتباط بين الوحدات الاقتصادية أو السيادات المختلفة مع احتفاظ كل منها بسماتها وخصائصها المميّزة. فمن جهة تقتضي المصلحة الذاتية وضرورات احترام السيادة الوطنية عدم اندفاع الدولة للانضمام إلى هذا التكتل أو ذاك، لكن بالمقابل تجد الدول الصغيرة نفسها أحياناً في موقع الضعف تجاه القدرات الاقتصادية اللا متساوية مع القوى الكبرى المؤثرة في ساحة العلاقات

الدولية؛ الإقليمية منها والعالمية. لذلك تحاول أيضاً الدول الصغيرة التكتل فيما بينها لمواجهة هذه القوى وتكتلاتها الضخمة. إن تطور ظروف العمل والإنتاج وعدم قدرة الدول الصغرى على حماية نفسها تجاه المنافسة العالمية تدفعها أساساً للتكتل أو التوحد مع الآخرين والتعاون معهم لتحقيق مصالحهم المشتركة. وبذلك تجد دول التكتل نفسها تتأقلم ضمن حلقة وسيطة بين المفهوم الضيق للسيادات الوطنية من جهة؛ وبين ظاهرة الاندماج في عولمة الاقتصاد الكوني وتحريره من جهة أخرى. على سبيل المثال، تعادل صادرات الاتحاد الأوربي عام 1999 نحو 38% من الصادرات العالمية، وبلغت مستورداته في العام نفسه نحو 36% من المستوردات العالمية، في حين لا تبلغ صادرات الدول العربية كافة سوى ما يقارب 2.6% من الصادرات العالمية، وهي نسبة متدنية جداً نظراً للإمكانات الهائلة التي يمتلكها الوطن العربي، وإذا ما حُذف النفط من الصادرات العربية فإن النسبة تنخفض إلى ما دون 1% من الصادرات العالمية. وبالتالي لا تستطيع الدول العربية أن تشكل قوة تفاوضية إلا بالتكتل فيما بينها للتأثير بأسلوب فعال في النظام الدولي الاقتصادي الراهن.

1_2 سمات التكتلات الدولية الاقتصادية

تعدّ التكتلات الدولية الاقتصادية حالياً أهم المظاهر السائدة في مجال تحقيق التكامل الدولي الاقتصادي. ولكن التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تقودها الدول المتقدِّمة صناعياً لاتزال تسيطر على الاقتصاد العالمي، في حين تتعثر معظم محاولات الدول النامية للتكتل وتحقيق المزيد من العمل والتنسيق فيما بينها. وقد نهجت المادة (24) من الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (G.A.T.T) المواد من (16) إلى (19) من ميثاق مراكش المؤسّس لمنظمة التجارة العالمية؛ منهجاً واقعياً وشمولياً في تحديد الشروط الموضوعية اللازمة لإبراز معالم التكتلات القائمة على أسس اقتصادية سليمة، ومدى توافقها مع قيم النظام الدولي الاقتصادي السائد ومبادئه، وخاصة فيما يتعلق بكيفية إنشاء هذه التكتلات وطبيعة الحقوق والالتزامات المترتبة عليها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. (الرحيم، 2002)

1- المتطلَّبات:

تُنشأ التكتلات الدولية الاقتصادية باتفاق بين دولتين أو أكثر بهدف تخفيف القيود والعقبات التي تعترض سبيل تدفق التجارة الدولية للاستثمارات والسلع والخدمات وتنقل رؤوس الأموال والأشخاص والنقود؛ أو إزالتها، وبما يتعدى الحدود السياسية القائمة ويحقق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية. ويتضِّح من هذا التعريف ضرورة توافر بعض المتطلبات اللازمة لإنشاء التكتلات الدولية الاقتصادية، وأهمها:

1- عقد اتفاقات دولية من أجل تحديد الأنظمة القانونية لهذه التكتلات وأهدافها وأجهزتها المختلفة وسلطاتها وحقوق الدول الأعضاء والتزاماتها. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه من الجائز عقد مثل هذه الاتفاقات بين دول ومنظمات أو تكتلات تتمتَّع بالشخصية الدولية المستقلة.

2- وجود كيان متميّز عبر إنشاء أجهزة دائمة ومستقلة يُناط بها مهمة تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق المنشئ للتكتل الدولي الاقتصادي. وهو ما يميّز هذه التكتلات من المؤتمرات الدولية الاقتصادية التي تنعقد لبحث موضوع اقتصادي معين ثم تنفض. وغالباً ما تتمتَّع القرارات الصادرة عن هذه الأجهزة بالقوة الإلزامية، على الرغم من أنه تتفاوت أحياناً ما تمتلكه كل دولة عضو من أصوات لدى هذه الأجهزة حسب القوة الاقتصادية لكل من هذه الدول ومدى إسهامها في التكتل. (عوض، 1998)

3- التمتُّع بالإرادة الذاتية المستقلة التي يعبّر عنها التكتل الدولي الاقتصادي بفضل قراراته المتخذة بالإجماع أو بالأغلبية وفق القواعد والأهداف والاختصاصات المنصوص عليها في النظام الأساسي؛ والمتمتِّع كذلك بحق التعاقد والتملك والتقاضي أمام المحاكم الداخلية.

4- الالتزام بتحقيق الأهداف المتفق بشأنها من خلال التكتل الدولي الاقتصادي والتي تتمثّل غالباً بتخفيض القيود المفروضة على انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع؛ أو إلغائها، أو تنسيق بعض جوانب السياسة الاقتصادية والإنتاجية والتجارية والمالية والضريبية والنقدية وتنظيم المدفوعات بين الدول الأعضاء.

5- رعاية مصالح الدول الأعضاء بما لا يؤدي إلى زيادة العوائق أو القيود تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء في التكتل الدولي الاقتصادي. ويتم ذلك من خلال الالتزام بعدم التأثير سلباً في مسار تدفقات المبادلات التجارية الدولية؛ واعتماد مبادئ حسن النية والشفافية في التعامل وإجراء المفاوضات اللازمة.

6- وضع قواعد محددة للرقابة، حدّدت بعضها منظمة التجارة العالمية كضرورة إعلام جميع الأطراف المعنية بكل ما يتعلق بالتكتل الدولي الاقتصادي، وكذلك قيام مجلس التجارة على السلع لدى المنظمة بالتحقق من مشروعية التكتلات من خلال الإخطارات والتقارير التي يتلقاها من الدول الأعضاء عن تكوين هذه التكتلات والتغيرات المهمة والجداول الواردة في الاتفاق المؤسّس أو الاتفاقات اللاحقة. ويحق لمجلس التجارة على السلع إصدار ما يراه مناسباً من توصيات وطلب تعديلات مهمة أو جوهرية في الخطط والجداول المرفقة باتفاق تأسيس التكتلات الدولية الاقتصادية.

2- المقوِّمات:

يعتمد التكامل الدولي الاقتصادي عدداً من المقوِّمات التاريخية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تسهم في تمتين أواصر التكتل الاقتصادي وازدهاره المطرد. وهذه المقوِّمات تختلف باختلاف الظروف الدولية؛ المرحلية والمستديمة، وتتباين بين هذا التكتل وذاك. ولهذا السبب يُلاحظ انطباع معظم التكتلات الاقتصادية في العالم بالطابع الإقليمي والذي يحوي عوامل مشتركة تختلف عن غيرها المتواجدة في الأقاليم الأخرى. وأهم هذه المقوِّمات:

1- الروابط التاريخية المشتركة بين دول التكتل الاقتصادي والتي تخلق مصالح متبادلة ومصيراً وآمالاً مشتركة، وأحياناً لغة وعقائد واحدة.

2- التقارب الجغرافي الذي يضمن حداً أدنى من التقاء المصالح واتفاق الأهداف نتيجة التعايش المشترك، وهنا تتداخل أحياناً ظاهرة القومية بين دول المنطقة التي يشملها الإطار الجغرافي للتكتل الاقتصادي، مما يسهم في تقوية أواصره وازدهاره.

3- العامل السياسي وهو الغالب أحياناً في تحقيق التكامل الاقتصادي؛ إذ لولا الإرادة السياسية التي تسيّر العوامل الأخرى لما أمكن توجيه الجهود نحو إقامة تكتلات تندمج فيها السيادات المنفردة، ويكون لها وزنها وثقلها في تيسير العلاقات الدولية. (الحميد، 2003)

4- الدافع التنافسي؛ إذ إن ضعف المركز التنافسي والتفاوضي لكل من دول التكتل -وخاصة إذا كانت من فئة الدول النامية - يعدّ حافزاً مهماً نحو تكتلها وتكوين مجموعات إقليمية تكاملية فيما بينها لمواجهة القوى التنافسية الكبرى ومقاومة آثار التقلبات الاقتصادية؛ وزيادة القدرة التفاوضية مع الدول والتكتلات الأخرى.

5- الحقائق الاقتصادية والتي يمكن إيجازها بالمزايا المتحققة من التكتل الاقتصادي كتوسيع سوق الإنتاج والتصريف بسبب إزالة القيود والعوائق أمام تبادل المنتجات وتنقل رؤوس الأموال والأشخاص، والقدرة على القيام بمشروعات استثمارية تفوق القدرات المحلية لكل بلدٍ من بلدان التكتل، وتوفير النفقات والاستفادة بصورة أفضل من وسائل النقل والمواصلات والاتصالات المتبادلة، ومهارات الفنيين والأيدي العاملة.

6- المتطلبات التنموية من خلال استغلال جميع الإمكانات المتاحة للدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي، والاستفادة من اتساع السوق والنهوض بالإنتاج والاستثمار وتشجيع الصادرات والتخصص في تقسيم العمل.

7- توافر البنى الأساسية الملائمة، كشبكات النقل والمواصلات والاتصالات الحديثة، والأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة، والموارد اللازمة للإنتاج والتسويق.

3- المزايا: (عبدو، 1985)

تختلف – عامة – المزايا التي تحاول الدول المتقدِّمة تحقيقها عبر تكاملها الاقتصادي المشترك عن تلك التي تسعى إليها بدأب الدول النامية، وذلك لاختلاف طبيعة اقتصاديات هذه الدول وظروفها المختلفة. فبينما تسعى الدول المتقدِّمة إلى توسيع حجم التجارة البينية فيما بينها وتحقيق وفورات من الإنتاج الكبير وتقسيم العمل والكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية؛ تحاول الدول النامية من جهتها تحسين شروط عملية التنمية وظروفها وإعادة هيكلة اقتصادياتها وزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها على الصعيدين الدولي والإقليمي. وتتمثّل أهم مزايا التكامل الدولي الاقتصادي بالآتي:

1- توفير البنى الأساسية لتحقيق شروط نجاح عملية التنمية وضمان مركز مستقر نوعاً ما في مضمار التجارة الدولية.

2- توسيع حجم السوق والتبادلات التجارية وتصريف المنتجات الوطنية، وما يستتبعه من نمو الطلب على رؤوس أموال الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي ومنتجاتها.

3- زيادة الإنتاج وتحقيق الوفورات من الإنتاج الكبير، وإقامة صناعات جديدة ذات مردود اقتصادي.

4- تحسين التخصُّص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستطيع كل دولة عضو أن تتخصَّص في إنتاج سلعة أو سلع، وتتمتَّع في إنتاجها بمزايا نسبية أكبر من غيرها من الدول الأخرى داخل التكتل الاقتصادي.

5- تنويع فرص استغلال الموارد وإمكانية تسويقها تجارياً بشروط ملائمة في ميادين الإنتاج المختلفة.

6- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق واسع وتبادلها بشروط ميسَّرة.

7- تسهيل شروط التبادل والتسويق والمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، وتعزيز القدرة على التفاوض مع الأطراف الدولية الأخرى.

8- زيادة معدل النمو الاقتصادي نتيجة تشجيع حوافز الاستثمارات واتساع نطاق السوق وسهولة تنقل رؤوس الأموال وشروط توظيفها وزيادة التخصُّص في تقسيم العمل والإنتاج

1_3 خصائص و خطوات التكتلات الاقتصادية

1_3-1 خصائص التكتلات القتصادية

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

- 1 نتصف التكتلات الاقتصادية بحجومها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة. (Pomfret، 2009)

- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.

2_ ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.

-5 قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى ، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.

3_ توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة متفردة عن تحقيقها.

4_ الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية.

5_تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

1_3-2 خطوات تحقيق أهداف التكتلات الاقتصادية:

التكتلات الاقتصادية تستطيع تنمية الفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء تنمية سليمة وهذا وفقا للمبادئ النظرية الاقتصادية وبالتالي تحقيق الرفاهية لشعوبها، إلا أن هذه التكتلات يجب أن تتبع الخطوات التالية حتى تسعى لتحقيق أهدافها: (الإسكو، 2005)

-1 أن تكون لدول التكتل سياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي، مع تطوير هذه السياسة وامتيازها بالمرونة وفقا لتطور الأوضاع والعلاقات الدولية الاقتصادية.

- 2 الالتزام بالمنافسة الحرة داخل المنطقة التكاملية هذا ما يستدعي منح المنتجين على تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار.

- 3 إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء مع خضوع تحركات الأشخاص للقوانين السائدة في كل من هذه الدول.

- 4 التعاون مع الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات بالنسبة للدول التي تحقق عجز في موازينها خاصة في بداية قيام التكتل الاقتصادي.

- 5 إنشاء الصندوق الموحد للتعاون الاجتماعي بين دول التكتل يكون هدفه تدريب العمال وتأهيلهم تأهيل تكنولوجي. (الدين-، 1991)

-6 إنشاء بنك الاستثمار الموحد خاص بدول التكتل يهدف الى تمويل الصناعات التي يجب إقامتها لاستغلال الإمكانات الصناعية المتاحة في هذه الدول وإعادة بناء الصناعات القائمة مع صراعات التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث.

- 7 إنشاء الأجهزة الإدارية المختلفة بجانب الإدارات الفنية الضرورية التي تستلزمها تنفيذ الأهداف المختلفة التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره.

- 8 يجب أن لا تقتصر وظيفة الإدارات والأجهزة المختلفة على إعداد خطط التنسيق، وإنما يجب أن تمتد كذلك لتشمل تتبع التنفيذ وتقديم النتائج، على أساس ما يجتمع لديها من معلومات وبيانات إحصائية.

قد تكون المشكلة الأساسية التي تواجهها دول التكتل، لا تكمن في حرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج، وإنما تكون المشكلة هي التعاون في إقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الأراضي الواسعة والاستغلال الأمثل للموارد التي تمتلكها هذه الدول. (الإسكو، 2005)

المبحث الثالث : التنمية الاقتصادية و المفاهيم المرتبطة

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا من طرفالاقتصاديين و الكتاب في البلدان المتقدمة و النامية ولذلك كان من الضروري إعطاء تعريف محدد و مقبول حتى لا يصعب تحديد مدى انجاز و تطور هذه البلدان . بحيث سنتناول من خلال بحثنا اهم المفاهيم المرتبطة بها.

1-1: مفهوم التنميةالاقتصادية

لم يتفق المفكرون الاقتصاديون و رجال البحث العلمي على تعريف موحد للتنمية لكن رغم ذلك سنحاول ادراج بعض التعاريف التي جاءوا بها محاولين ايجاد قاسم مشترك لهذه التعاريف .

عرف الاقتصاديون التنمية الاقتصادية بأنها: "عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي وتتابع هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة ، بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من زيادة عدد السكان.

(أي معدل الزيادة في نمو الدخل اكبر من معدل زيادة عدد السكان) بحيث هناك تغيير في هيكلة الاقتصاد في الدولة " (بدران، 1995).

بينما عرفها آخرون بأنها :"الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط ورسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين ,قصد تحقيق مستويات اعلى والدخول الفردية و مستويات اعلى للمعيشة و الحياة الاقتصادية في نواحيها المختلفة كالتعليم و الصحة ومن ثمة الوصول الى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية (بدران، 1995) ".

تعرف التنمية الاقتصادية أيضا أنها :"عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي للدولة و كذلك دخل الفرد المتوسط خلال فترة زمنية معينة " (الرحيم ب.، 1977)أي أن عملية التنمية ارادية تهدف الى زيادة الدخل القومي الحقيقي العام و الفردي لفترة زمنية طويلة .

كذلك الاقتصاديون العرب أعطوا تعريفات عديدة و متنوعةلمصطلح التنمية الاقتصادية، منها مثلا:تعريف **صلاح الدين نامق** كتابه : **نظرية التنمية الاقتصادية** يعرفها كالتالي:هي عملية تطويرية تاريخيةطويلة الأمد يطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي

ساكن الى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط.أنها عملية تغيير اقتصادي واجتماعي و سياسي تؤدي في النهاية الى تغيرات كلية في المجتمع (الرحيم ب.، 1977).

و**محمد وزكي الشافعي** يؤكد على ان التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية تحول من اوضاع اقتصادية و اجتماعية قائمة وموروثة و غير مرغوب فيها الى أوضاع أخرى مستهدفة وافضل منها قبلحدوث التنمية [1].

وعلى العموم فان التنمية الاقتصادية "هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و التي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الانتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة اضافة الى أحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء." (الشافعي، 1970)

1_2 مصادر تمويل التنمية الاقتصادية و مؤشراتها:

1_2-1مصادر تمويل التنمية الاقتصادية :

وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر اختيارية وأخرى إجبارية (الحميد،، 2001).ويمكن تقسيم المصادر المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية في البلاد النامية إلى قسمين، الادخار الاختياري والادخار الإجباري.

. **الادخار الاختياري:** ويقصد بالادخار الاختياري ذلك الذي يقبل عليه الأفراد والمشروعات طواعية واختيارا، ويتمثل في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال.

. مدخرات القطاع العائلي:

ويشتمل هذا القطاع على العائلات والأفراد والمؤسسات الخاصة. وعادة ما يقاس حجم الإدخارات لهذا القطاع بالفرق بين مجموع الدخول الممكن التصرف فيها(أي الدخل بعد تسديد الضرائب)والإنفاق الخاص على الاستهلاك . (مبارك، 1985)

مدخرات القطاع العائلي = الدخل المتاح – الاستهلاك

ويشكل القطاع العائلي في البلدان المتقدمة المصدر الرئيسي للادخارات المحلية، أما في الدول النامية –خاصة غير النفطية– فإنهاتتميز بالانخفاض بالقياس إلى احتياجات ومتطلبات برامج التنمية فهي لا تحقق ادخارات كبيرة، وأحيانا سالبة، ويعود السبب في ذلك إلى عوامل عدة من أبرزها انخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض دخل الفرد، ارتفاع الميل للاستهلاك الناتج عن أثر المحاكاة, سوء توزيع الدخول، عدم كفاية أجهزة تجميع المدخرات وعدم استقرار القوة الشرائية للنقود.وتواجه بعض البلدان النامية إضافة إلى انخفاض مستوى الادخار مشكلة سوء توجيه المدخرات (فجانب كبير منها يذهب إلى استثمارات سلبية كالذهب والمعادن النفيسة...)

وتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في:

*المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

*الأصول السائلة مثل الأرصدة النقدية أو الأصول المالية كالأسهم والسندات وشهادات الاستثمار .

*الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمساكن والآلات والمعدات .

*سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

أما بالنسبة للعوامل المحددة للمدخرات القطاع العائلي فتقسم إلى عوامل اقتصادية(كحجم الدخل، وطريقة توزيعه وهيكل الاستهلاك..) وعوامل ديموغرافية واجتماعية.

.مدخرات قطاع الأعمال:

يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها، التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات (الحسني، 1990).

وتتوقف مدخرات قطاع الأعمال سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة على أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، فكلما تزايدت أهميته زادت مدخراته والعكس صحيح وتنقسم هذه الادخارات إلى نوعين هما: ادخارات قطاع الأعمال الخاص وادخارات قطاع الأعمال العام.

* **ادخارات قطاع الأعمالالخاص**: تتمثل مدخرات هذا القطاع في الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة دون غيرها من الشركاتالأخرى. (مبارك م.، 1992)وكلما ازدادت ادخارات هذا القطاع كلما ازدادت أرباحه، في حين لا يزال يمثل أهمية نسبية ضئيلة في البلدان النامية.

وتعتبر مدخرات هدا القطاع أهم مصادر الادخار جميعا في الدول المتقدمة، ويتوقف ادخار هدا القطاع على (مبارك م.، 1992):الأرباح المحققة وعلى سياسة توزع تلك الأرباح. فكلما كانت الأرباح كبيرة كلما زادت المدخرات كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة ومنتظمة فإنه يترتب على ذلك زيادة ادخار المنشآت في فترات الرواج والرخاء بينما تميل إلى الانخفاض أو الاختفاء في فترات الكساد والركود، كذلك يتوقف هدا الادخار على طبيعة هدا القطاع وبرامجه وخططه في المستقبل ويتمثل الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص في الفرق بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع (حصيلة المبيعات السلعية والخدمية) وبين مجموع نفقاته والتي تتمثل في: (قيمة مستلزمات الإنتاج،المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج، أقساط إهلاك الأصول المختلفة، صافي الضرائب المدفوعة، الأرباح الموزعة على أصحاب رأس المال).

ولا تقوم هذه الادخارات بدور مهم في عملية التنمية في الدول النامية لأسباب تتعلق بسلوكاتأصحاب هذه الشركات مثل نمط الاستهلاك البذخي وقلة الحافز على توسيع

مشروعاتهم نظرا لعدم مواتاةالبيئة الاقتصادية والسياسية مثل مخاطر التأميم والاضطرابات السياسية.

* **ادخار قطاع الأعمال العام**:تتمثل مدخرات هدا القطاع فيما يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة لها، وهي عبارة عن الفرق بينتكاليف الإنتاج وثمن بيع السلع المنتجة.

ويحسب الدخل الصافي لهذا القطاع بنفس الطريقة لقطاع الأعمال الخاص عدا أن صافي الأرباح لا يظهر ضمن بنود التكاليف وذلك لأنه يرجع إلى الدولة (ناصف، 1990).

وتزداد مدخرات هذا القطاع عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي والعمل على رفع الإنتاجية، ولا يتم ذلك إلا في إطار سياسة وطنية محددة باتجاه زيادة حجم المدخرات وبصفة عامة فإن العوامل التي تحدد حجم مدخرات هذا القطاع تتمثل في (ناصف، 1990) :

- السياسة السعرية للمنتجات وهل تحدد طبقا لاعتبارات التكاليف والسوق أم لاعتبارات اجتماعية أو سياسية.

- السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج وهل تخضع للدعم .

- سياسة التوظف والأجور.

- مستوى الكفاءة الإنتاجية.

وما يلاحظ كذلك أن هذه الادخارات هي الأخرى تعاني من تضاؤل مقاديرها بسبب فشل استراتجيات التصنيع التي تبنتها الدول النامية وأهمها استراتيجية إحلال الواردات، إضافة إلى انخفاض إنتاجية هذه الاستثمارات .

ونستنتج مما سبق أنه كلما كان الدخل الوطني في الدول المتخلفة منخفضا، فإن الادخار الاختياري سيكون منخفضا، ومن تم فلن يكون كافيا لتمويل الاستثمارات الجديدة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وبالتالي لابد من الإشارة إلى حقيقة عدم كفاية الادخارات الاختيارية المحلية وصعوبة التنبؤ بإمكانية تعبئتها وفق ما تقتضيه حاجة الوحدات الاقتصادية المختلفة من الاستثمارات، الأمر الذي يدعو السلطات العامة إلى اللجوء إلى المصدر الآخر للادخارات وهي الادخارات الإجبارية.

الادخار الإجباري:يقصد بالادخار الإجباري ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد-بعيدا عن حاجة الاستهلاك- بطريقة إلزامية دون أن يقبل عليه الأفراد طواعية (مبارك م.، 1992) .

ويشمل هذا النوع الادخار الحكومي والتمويل التضخمي والادخار الجماعي.

.الادخار الحكومي:

وتجسد هذه الادخارات بالمعنى الواسع الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة، والإيرادات العامة هي جميع الموارد المالية التي تحصل عليها السلطات العامة من المصادر المختلفة وأهمها: الضرائب، الرسوم، إضافة إلى القروض والإصدار النقدي الجديد والهبات والمساعدات، أما النفقات العامة فهي المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها لتقديم

الخدمات العامة، وهذا يعتمد بدوره على العوامل التي تحكم حجم هدا الفائض لكل من الإيرادات والنفقات (الحسني، 1990).

وبالتالي فإن الادخار الحكومي هو عبارة عن الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي، ويكون أحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، وهذا الفائض قد يكون موجبا إذا زادت الإيرادات الحكومية الجارية عن نفقات الجارية، وقد يكون سالبا في الحالة العكسية.

وتتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب، وهي عبارة عن ادخار إجباري، تمثل اقتطاعاتها نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد، وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة للاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منها، وتعتمد حصيلة الضرائب على عدة عوامل مثل :شموليتها، عدالتها وكفاءة الأجهزة الضريبية، مشكلة التهرب الضريبي (واصف، 2008).

.**التمويل بالتضخم**:

وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة، أي في حالة وجود عجز في الموازنة العامة ويتلخص هذا الأسلوب في الاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية.كما يقصد بالتمويل التضخمي بأنه وسيلة لتحويل الموارد

من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي وذلك عنطريق خلق نقود أو ائتمان بسد الفجوة التي تظهر في تمويل خطة التنمية الاقتصادية وفي الميزانية الرأسمالية للحكومة (الحسني، 1990)

وعادةما يترتب على الإنفاق التضخمي زيادة في المستويات العامة للائتمان بمعدل أعلى من ارتفاع الدخول النقدية.

.الادخارات الجماعية:

وهي الادخارات التي تقتطع من دخول بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لتشريعات معينة ملزمة بقانون، ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة وهي خاصة بالعاملين في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وبالوحدات الاقتصادية التابعة لها، حيث تقدم هذه الأموال المجتمعة إلى الهيئات المختلفة التي تحتاج إليها في صورة استثمارات تمثلها أحيانا أوراق مالية مختلفة, وما يميز هذا الادخار عن باقي الادخارات الإجبارية في أن الأفراد المساهمين في تكوينها يحصلون على مزايا مباشرة مثل الخدمات الصحية، والتعويضات, والمعاشات... ويعني هنا أن هذا الادخار إلى جانب إسهامه في تمويل التنمية الاقتصادية، فإنه يسهم أيضافي استقرار العلاقات الاجتماعية بين الأفراد عن طريق تأمين حياتهم ومستقبلهم وضمان حقوقهم، ولذا فهو أكثر قبولالدى الأفراد والهيئات عن الأنواع الأخرى للادخار الإجباري (مبارك م.، 1992).

1_2_2 مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

المؤشرات الاقتصادية تستخدم للتنبؤ بالوضع الاقتصادي في المستقبل لبلد معين، وتتعرف على مدى قوة اقتصاد تلك الدولة، وتلك المؤشرات عبارة عن تقارير بيانات وتقارير اقتصادية تكون مجدولة يتم استخدامها لقياس الأداء الخاص بمختلف القطاعات الاقتصادية التي تكون متعددة.
يوجد سبعة أنواع رئيسية يعتبروا من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية وهم في النقاط التالية:

أولا: مؤشرات الانتاج والتصنيع

ذاك المؤشر يقوم بقياس المعدل الخاص بالإنتاج في أي دولة، لكي يقوم بمعرفة المستوى الذي وصل النمو الاقتصادي فيها، مع العلم أن كافة السلع والخدمات التي تقوم الشركات في الدولة المستهدفة سواء كانت شركات أجنبية أو محلية يسمى بـ الإنتاج المحلي الإجمالي. (السحيباني، 2009)

ثانيًا: مؤشرات الثقة في الاقتصاد

يعتبر ذلك المؤشر من أهم المؤشرات التي تساعد المنتجين والمستثمرين في أي دولة، لأنه بواسطته تقاس ثقة وتفاؤل أصحاب الشركات والمنتجين بالمنتجات والخدمات.

ثالثًا: مؤشرات قطاع الاسكان والبناء

ذلك المؤشر اذا تم الاهتمام به اقتصاديا سوف يقوم برفع الأوضاع الاقتصادية للدولة، حيث أنه يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية، يهتم بالنمو السكاني الذي يؤثر على النمو الاقتصادي.

رابعًا: الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات

ذلك النوع يوضح للدولة بيان بالعرض والطلب على منتجاتها، حيث أنه يستخدم لمراقبة العملية الخاصة بالبيع والشراء، بكافة الأمور كالسلع والخدمات.

خامسًا: مؤشرات الاستهلاك، الأسعار والاجور

ذلك المؤشر يعمل على توضيح حجم التضخم الذي يكون موجود في الاقتصاد، ويكون ذلك عن طريق قياس التغيرات الموجودة في الأجور وايضا في الإنفاق للمستهلكين، ويقوم بقياس حجمها.

سادسًا: مؤشرات التوظيف، سوق العمل ومعدلات البطالة

ذلك المؤشر يعتبر من المؤشرات الهامة، لأنه يخدم قطاع كبير من المجتمع ويجب أخذه في عين الاعتبار، حيث أنه يقوم بتوضيح المعدل الخاص بالبطالة، والتوظيف، والأجور للعاملين، لأن أكثر ما يشغل أي دولة هو حجم البطالة بداخلها.

سابعًا: تقارير السياسة النقدية وتصريحات عن معدلات الفائدة

تلك التقارير هي التي تقوم بتوضيح التحركات الخاصة بالبنك المركزي، بعد معرفة النتائج الخاصة باجتماعات اللجان السياسية النقدية فيها، وتعتبر تلك التقارير من اقوى التقارير الموجودة في السوق

1-3:معوقات التنمية الاقتصادية

إن تنوع مجالات التنمية وضروراتها في اقتصاديات الدول أدى إلى بروز معوقات كثيرة ومختلفة، مما استوجب البحث والنظر في تلك المعوقات لضرورتها، وذلك لما يلاحظ من تراجع كبير يصيب برامج التنمية في البلدان النامية، من خلال عدم التمكن من تحقيق الأهداف التي يتم تسطيرها، لذا فإنه من الضروري جدا التطرق لدراسة أهم المعوقات التي كانت سببا في ذلك.

01- العوائق المادية (www.docstoc.com/docs/12401817/):

لا نبالغ إذا قلنا إن الجوانب المادية أصبحت في العصر الحديث من العوامل الأساسية لتحقيق أي إنجاز، ولا يعتبر هذا القول تفسيرا ماديا للأحداث، ولكن واقع المجتمعات المتقدمة الغربية والشرقية يبين ذلك بوضوح، فالتقدم العلمي (البحث العلمي) والخدمات الحضارية (الصحية، التعليمية، وغيرها) بل مستوى المعيشة بكاملها أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على المستوى الاقتصادي، وهذه ظروف حاضرة يعيشها العالم الآن لا مجال لإنكارها، لكنن يمكن القول بأنه ليس هذا هو الوضع الضروري الذي لا يمكن أن يتحقق التقدم الحضاري إلا من خلاله، فالأسس المادية التي بنيت عليها حياة الغرب تجعل للعامل الاقتصادي دورا بارزا ومميزا في الوقت الحاضر على الأقل.

وعلى هذا الأساس فإن التخلف الاقتصادي في أي بلد اليوم يعتبر عائقا رئيسيا من عوائق التنمية، ولن تستطيع تحقيق معدلات تنموية كبيرة دون الاعتماد على اقتصاد قوي بنسبة معقولة، فهل يمكن مثلا أن تنمو التكنولوجيا التي تعتبر من أساسيات النهضة المادية في العالم اليوم دون اقتصاد جيد يمول تطورها، وكذلك يقال بالنسبة للبحث العلمي، الخدمات التي تعتبر عنصرا أساسيا في أي مشروع تنموي جاد، لا يمكنه أن يتقدم دون اعتمادات مالية جيدة.

02- العوائق الاجتماعية (www.docstoc.com/docs/12401817/):

تعتمد التنمية الاجتماعية باعتبارها أحد أشكال التغير الاجتماعي على تغيرات تحدثها في البناء الاجتماعي، وهذه التغيرات تجد مقاومة من النظم الاجتماعية القائمة لقيام كل من النظم الجديدة والقديمة على قيم ومعايير مختلفة، وبنظرة متعمقة في أسس الاختلاف الحقيقية بين المجتمعات النامية وغيرها من المجتمعات التي سبقتها في مضمار النمو، نجد أن القيم والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية تشكل ركيزة أساسية لهذا الاختلاف، لأن الوظائف والأدوار الاجتماعية تستمد تصوراتها من ذلك الميراث الثقافي في ذلك المجتمع، بل إن

النظم القديمة لا تختفي بمجرد ظهور نظم جديدة تستحدثها التنمية، بل تظل جنبا إلى جنب مهما كانت قوة التغيير، لكن النظم الاجتماعية التقليدية تختلف من مجتمع إلى آخر من حيث مرونتها وسعة مجالها أو ضيقه، بحيث تتبع المرونة وسعة المجال إمكانية أكبر لقبول التغيرات اللازمة للتنمية.

03- العوائق الثقافية:

قد تكون بعض مكونات الميراث الثقافي لشعب من الشعوب سببا من أهم أسباب تقدمه وبالعكس، وعندما نطلق الثقافة، فإننا نعني ذلك المعنى الواسع المتمثل في "ذلك الكم المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل المقدسات والعادات الأخرى التي يكتسبها الانسان من حيث هو عضو في مجتمع"، فالمستوى الثقافي في الجانب المعرفي الذي يتراوح بين أعلى درجات المعرفة والأمية التي تعاني آثارها كثير من الشعوب في العالم الثالث، سيكون لهذا التفاوت تأثيرا واضحا وجليا على مستوى التنمية بدون أدنى شك، وسيكون للأمية بشكل واضح آثارا مباشرة وغير مباشرة على تحقيق الأهداف التنموية بشكل عام. وكذلك العقائد، فالعقيدة المسيحية مثلا في مرحلة ما قبل النهضة كانت تشكل عائقا رئيسيا للنهضة العلمية، وما تاريخ الصراع بين الكنيسة ورجال العلم التجريبي إلا شاهدا واحدا على تأثير العقيدة المسيحية المحاربة للبحث العلمي على النهضة الأوروبية بشكل خاص، ولم تنهض أوروبا إلا بعد أن تحررت من قيود الكنيسة، وحصر الدين المسيحي في زوايا الكنائس، وانطلقت البحوث تحقق مكاسب علمية رائعة بعد تحطيم ذلك العائق.

وعقيدة الايمان بالقدر والتوكل التي حرفت على أيدي المتصوفة في التاريخ الاسلامي وأصبحت تعني ترك الأسباب وعدم الاتقان في العمل انتظارا للنتائج المقدرة، هذه العقيدة المحرفة أصبحت سمة لكثير من المجتمعات الإسلامية المختلفة في فهم الدين أولا، ثم انعكس على نهضة أمور الدنيا ثانيا، وأصبحت البحوث الاجتماعية تشير إلى "أن القدرية أي الايمان بالقضاء والقدر يعتبر من العوامل المعوقة للتنمية والتغيير، خاصة في المجتمعات التقليدية حيث يسود الايمان بالقدرة على السيطرة على البيئة الطبيعية"، هذا التصور الذي يعكسه الباحثون

الاجتماعيون عند دراسة المجتمعات الإسلامية هو في حقيقة الأمر بعيد عن التصور الإسلامي الصحيح في مسألة الايمان بالقدر، وإن كان واقع الكثير من أبناء الأمة الإسلامية اليوم لا يمثل التصور الصحيح للعقيدة الإسلامية في القدر والتوكل، بسبب بعد الناس اليوم عن النبع الصحيح للعقيدة الإسلامية، وإلا فعقيدة القدر في القرآن هي التي تعلم المؤمنين أن لهذا الكون نظاما محكما، وسننا مطردة ارتبطت فيها الأسباب بالمسببات، وأن ليس في خلق الله خلل ولا مصادفات، ومن فائدة هذا الاعتقاد أن أهله يكونون أجدر الناس بالبحث في نظام الكائنات لمعرفة سنن الله في المخلوقات وطلب الأشياء من أسبابها والجري إليها في سننها.

إن إرادة الانسان وعمله هما مصدر مثوبته وعقابه، وهذا لا يتفق مع ما يقوله أعداء الاسلام من أنه دين تواكل يمنع أهله من الترقي في حياتهم الدنيوية، وهذا واضح في أن الثقافة بعمومها سبب رئيسي للتنمية تقدما أو تخلفا.

04- العوائق الديمغرافية (www.docstoc.com/docs/12401817/):

لقد اعتاد الباحثون في مجالات التنمية طرح هذه المشكلة كعائق أساسي من عوائق التنمية، وتكاد أن تكون هذه المشكلة محل إجماع بين الباحثين الاجتماعيين في الإطار النظري للمشكلة الديمغرافية، فمن المعروف أن هناك اتجاها تشاؤميا وهو السائد تتبناه هيئة الأمم المتحدة، ويعمل المستشارون والخبراء على تصعيده، ومؤداه أن هذه المشكلة أساسية وخطيرة للغاية، ولابد من حلول جذرية لها، إما بالحد من الإنجاب أو بتطويع تشريعي للمشكلة أو التنظيم الأسري حسب ظروف كل مجتمع...، وهناك الاتجاه المتفائل، وله أيضا بعض المتحمسين وإن كانوا أقل من المتشائمين، يرى هذا الاتجاه التفاؤلي أن هذه المشكلة مصطنعة وليست أساسية، وأن القضية لا تخرج عن سوء توزيع سكاني للبشر واقتصادي للثروة وسوء إدارة، وسوء تنظيم، وسوء قيادة أيضا في بعض الدول، وبالتالي حينما تحل أو تلغى هذه السوءات لن تصبح المشكلة مطروحة، لأنه يرى أن المشكلة الديمغرافية مجرد انعكاس لمشكلات أخرى لو أنها حلت لما كانت هناك مشكلة ديمغرافية أصلا، وهناك اتجاه ثالث وهو توفيقي

يحاول التوفيق بين التفاؤل والتشاؤم، ويرى أن المشكلة من الأفضل أن تطرح في إطار ما يسمى بخصوصيات كل مجتمع، وأنه من الخطأ تعميم المشكلة الديمغرافية، بمعنى أننا إذا وجدنا بعض المجتمعات تتطلب الحد، نقرر إعادة التوزيع السكاني حسب خصوصيات كل مجتمع ومتطلباته ومعطياته.

إن هذا الاتجاه الأخير الذي يسود الدراسات التنموية فيما يتعلق بالمشكلة الديمغرافية يكاد يمس جميع جوانب الموضوع، إلا أن أيا منها لا يمكن أن تشكل الحل المطلوب لعدة أمور نذكرها:

01- إن النظرة التشاؤمية لها خلفية استعمارية، بمعنى محاولة تضخيم وتهويل القضية لكي تظل الشعوب الفتية دائما غارقة في المشكلات.

02- إن التفاؤل وإغفال النظر عن المشكلة وافتراض أنها غير موجودة، أمر يخالف الواقع، فلا خلاف في وجود المشكلة، لكن الاختلاف في الزوايا التي ينظر منها للمشكلة والأسباب التي أوجدتها.

03- إن ما ينطبق على مجتمع ليس بالضرورة قابلا للتطبيق على مجتمع آخر من حيث الأساليب المقترحة لحل المشاكل الموجودة.

إن مشكلة النمو السكاني مشكلة متشعبة وذات ارتباطات مختلفة بكل عوامل التأثير في المجتمع ولن تحل من خلال مشاريع منقطعة الصلة عن بقية المؤثرات الأخرى، كما أن عقيدة كل مجتمع هي سبب رئيسي خلف كل الظواهر التي توجد فيه الإيجابي منها والسلبي، فينبغي أن تراعي كل هذه المؤثرات عند دراسة المشكلة الديمغرافية، والتأكد من أنها قائمة فعلا في هذا المجتمع أو ذاك، وأن الحلول المقترحة تتفق مع عقيدته لضمان نجاح الحلول وعدم تناقضها مع النظم الاجتماعية القائمة أو إحداث صراعات قيمية عند التطبيق.

خلاصة :

تُعد التنمية الاقتصادية (Economic Development) خلق للثروة التي تُفيد المجتمع، فهي استثمار في تنمية الاقتصاد من أجل توفير الرخاء وجودة الحياة الأفضل لجميع السُكان، يختلف تعريف التنمية الاقتصادية من

شخص لآخر ولكن بشكلٍ عام تُعرف على أنها تخصيص موارد مُحددة مثل: الأراضي، الأيدي العاملة، ريادة الأعمال من أجل زيادة مُستوى النشاط التجاري وزيادة نسبة التوظيف وتوزيع الدخل والملاءة المالية. فالتنمية الاقتصادية تهدف لنقل الاقتصادات البسيطة ذات الدخل المنخفض إلى اقتصادات صناعية حديثة، وفيما يأتي بعض الأمثلة من اقتصادات الدُول التي تُبين التنمية الاقتصاد

الفصل الثانـي

دور التكامل الاقتصادي الاقليمي في تحقيق التنمية االاقتصادية

المبحث الاول : التكتل الاقتصادي العربي

1_1 مفهوم التكتل الاقتصادي العربي :

إن ما يعيش فيه العالم من متغيرات عديدة، توجب على الدول النظر مرة أخرى في مساراتها، فوجود الدول فرادى في ظل هذه المتغيرات مسألة لا يؤمن عواقبها، حيث المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة واحدة، ولذا نجد هذا التوجه الدولي نحو الإقليمية، فنجد التكتلات الإقليمية منتشرة في كل منطقة من العالم، في الدول المتقدمة والنامية– على حد سواء. (تقرير الاستثمار في العالم ، مؤتمر التجارة والتنمية للامم المتحدة)

1_2 ازمات التى يواجهها التكتل الاقتصادي العربي :

التكتل الاقتصادي العربي الذي يواجه أخطر أزماته وأحرج مساراته بعد عقود عديدة من محاولات التكتل الاقتصادي العربي– في وقت تتعاظم فيه المخاطر والتحديات التي تواجهها المنطقة العربية وفي وقت تلوذ فيه الدول الكبرى قبل الصغرى بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية كذراع واقية من هذه المخاطر التي تعصف بها. ويواجه الوطن العربي، في هذا الوقت بالذات،الكثير من التحديات التاريخية والخارجية من أهمها: أزمة الثقة التي خلفتها حرب الخليج الثانية، ووهن العلاقات العربية البينية وتدني مستوياتها، وضآلة ما حققته (عبد القادر العفوري)مشاريع التكامل العربي من منجزات، وهناك أخطر تحد يواجهه الوطن العربي، ألا وهو الدعوة لإنشاء مشروعات إقليمية بديلة في المنطقة العربية، ومن أهم هذه التكتلات التكتل المتوسطي التي تدعو له أوروبا والتكتل الشرق أوسطي الذي تتزعمه أمريكا وإسرائيل وتروج له المؤسسات الدولية . (الدين، 1990م)

1_3 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

من المعروف في نظرية التكتل الاقتصادي أن منطقة التجارة الحرة هي أبسط الصيغ وأدناها مرحلة في أي مشروع للتكامل، فهي تمهد للانطلاق إلى مراحل أكثر تقدماً في مدارج التكتل والاندماج الاقتصادي، ولا تثير منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر على مستوى الإقليم تلك التعقيدات الفنية أو القانونية في التطبيق التي تثيرها مرحلة السوق المشتركة أو الوحدة الاقتصادية، ولهذا شهدت كثير من دول العالم وأقاليمه خلال العقد الأخير خاصة من القرن الماضي تحركات وجهود واسعة 1994 في أعقاب اختتام جولة أورجواي للجات وقيام منظمة التجارة العالمية (عبدالله، 1998) مطلع عام 1995.

ينطلق الفكر الاقتصادي لتحرير المبادلات التجارية من فرضية ترى أن اتساع الأسواق يؤدي إلى نتائج اقتصادية هامة للتجارة كمحرك للتنمية وقاطرة للاستثمارات ذلك أن نمو التبادل التجاري يساعد على تحقيق وفورات الحجم ورفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج ورفع معدلات النمو مما يجعل المنطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المصحوب بالتكنولوجية الأمر الذي يدعم القدرات التنافسية للإنتاج داخل وخارج المنطقة ويزيد من فرص التوظيف ورفع كفاءة القوى العاملة واستيعاب الزيادة المستمرة فيها.

على صعيد المنطقة العربية انتعشت الآمال مجدداً لإحياء مشروعات التكامل الاقتصادي في إطار

جامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية وكانت صيغة المنطقة الحرة للتجارة الأكثر قبولاً وترحيباً وقد اقترنت بموافقة القمة العربية بالقاهرة عام 1996، واستناداً إلى العديد من القرارات والاتفاقات الجماعية التي أبرمت على مدى سنوات النصف الثاني من القرن العشرين، إن قيام منطق التجارة الحرة العربية الكبرى كما دعت إليها قمة القاهرة 96 يمكن أن تكون نواة للتعامل الجماعي العربية مع المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية المتلاحقة ممثلة في تطورات الانفتاح التجاري على الأسواق العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية وتعاظم أهمية ودور التكتلات الاقتصادية في عصر لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة.(Ballassa, 1961)

أولاً: نشأة منطقة التجارة الحرة العربية:

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في شهر شباط من عام 1997 قراراً تضمن الإعلان عن إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى، خلال عشر سنوات تبدأ من أول يناير 1998 ووافق المجلس في نفس القرار على البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة متضمناً الأسس والقواعد والآليات التنفيذية والبرنامج الزمني للتخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية، وصولاً لإزالتها بالكامل في نهاية العشر سنوات(ثم تقرر تخفيضها إلى مدة 8 سنوات، والتي تعتبر بمثابة فترة انتقالية تقوم الدول الأعضاء خلالها بتكييف أوضاعها لتتواءم مع متطلبات وشروط إقامة هذه المنطقة الحرة. (عوض، 1998)وقد كان إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربي تتويجاً لقرار القمة العربية المنعقد في القاهرة في تموز 1996، الذي كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بالإسراع في إقامة هذه المنطقة، وقد اعتبرت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المبرمة في إطار جامعة الدول العربية عام 1981، كإطار قانوني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، وذلك

بهدف الإسراع في قيامها دون الدخول في خضم التعديلات والتشريعات وإجراءاتها المعقدة والطويلة، وعليه فإن الدول

العربية الأعضاء في هذه الاتفاقية هم أعضاء حكماً في منطقة التجارة الحرة العربية، أما الدول غير الأعضاء فيترتب عليها أولاً الانضمام إلى الاتفاقية لكي تصبح طرفاً في منطقة التجارة الحرة العربية، وتلتزم بتطبيق البرنامج.

ثانياً: الدول الأعضاء:

منذ بداية عام 1998، بدأت الدول العربية في الانضمام إلى هذه المنطقة، باستجابات متفاوتة، وقد تطلب ذلك من بعض الدول العربية غير المنضمة إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الانتهاء من الإجراءات التشريعية والتنفيذية للانضمام إلى هذه الاتفاقية، والتي كان عدد أعضائها عند إعلان منطقة التجارة الحرة العربية(16) دولة هي: المملكة الأردنية الهاشمية- دولة الإمارات العربية المتحدة- مملكة البحرين- الجمهورية التونسية- المملكة العربية السعودية- الجمهورية العربية السورية- جمهورية العراق- سلطنة عمان- دول قطر- دولة الكويت. الجمهورية اللبنانية- الجماهيرية الليبية – جمهورية مصر العربية- المملكة المغربية- جمهورية السودان – دولة فلسطين ،بعد ذلك انضمت في عام2005 كلاً من اليمن والجزائر، أما الدولة التي لا تزال بصدد استكمال إجراءا الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكانت قد أعلنت رغبتها بالانضمام ومن المتوقع أن يتم انضمامها قريباً حيث تقدمت بطلبات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتم الترحيب بها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية فتشمل كل من: موريتانيا والصومال، وأما الدول التي انضمت إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فقد بلغت عشرين دولة تشمل جميع

الدول العربية باستثناء جيبوتي وجزر القمر. (حسين، 1998)

ثالثاً: الالتزامات المتعلقة بالعضوية:

ويمكن تقسيم التزامات الدول العربية إلى ثلاثة أصناف رئيسية :

الرسوم الجمركية: إلغاء الرسوم الجمركية في غضون عشر سنوات بواقع 10% سنوياً اعتباراً من عام 1998، ويستثنى ذلك السلع الواردة في البرنامج الزراعي العربي المشترك والسلع الممنوعة لأسباب دينية وأمنية وصحية.

الضرائب: إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه وبالنسبة نفسها، ويتعلق الأمر بالرسوم التي تفوق مبالغها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة كالرسوم المبالغ فيها المفروضة على تفريغ أو تحميل البضائع في الموانئ، وكذلك الضرائب التكميلية على الواردات دون خدمة محددة ومباشرة كالضرائب على الدفاع وأيضاً الضرائب التي تسري على المنتجات المستوردة دون المنتجات المحلية كالرسوم القنصلية، وحسب البرنامج التنفيذي يتعين دمج جميع هذه الرسوم ذات الأثر المماثل في هيكلة التعريفة الجمركية بهدف إخضاعها للتخفيض.القيود الكمية: إلغاء القيود الكمية، وعلى خلاف الصنفين المذكورين الخاضعين للخفض التدريجي، يجب إزالة هذه القيود فوراً، إنها الحواجز غير الجمركية التي تمنع دخول السلع العربية والإجراءات النقدية المختلفة كالرقابة على التحويلات وتعقيدات فتح (الحميد، 2003)الاعتمادات المصرفية وتعدد الجهات الإدارية المانحة لتراخيص الاستيراد، أضف إلى ذلك التعقيدات الحدودية والمبالغة في المواصفات القياسية.. وبالتالي فإن المنطقة الحرة تفترض سريان إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على تجارة جميع أنواع السلع دون استثناء، وقد وافقت دول الخليج الستة على هذا المبدأ، وقدمت البلدان الأخرى قائمة بالسلع التي لا ترغب بتحريرها.

وحسب تقارير لجنة التنفيذ والمتابعة يتضح أن عدد السلع المستثناة يبلغ 832 سلعة، وهذا يؤدي إلى التقليل من مصداقية المنطقة وتراجع دورها في تنمية التجاري البينية.. كما أن استثناء سلعة معينة من قبل دولة ما يعطي الحق لدول أخرى في استثناء سلع مماثلة وبالتالي تتسع دائرة الاستثناءات، ولكن حتى لا تنقلب الاستثناءات إلى قاعدة عامة تؤدي إلى فشل المنطقة (الحميد، 2003) الحرة، تم وضع ضوابط تحكم الاستثناءات، واشترط أن تقدم الدولة المعنية المبررات المقنعة من الناحية الاقتصادية وألا تتجاوز مدة الاستثناء أربع سنوات وألا تزيد قيمة السلع المستثناة على 15% من قيمة الصادرات إلى البلدان الأعضاء في المنطقة. ومن ناحية أخرى فإن الالتزامات المذكورة تقتصر على السلع المنتجة في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهذا أمر متعارف عليه بالمناطق الحرة في العالم لأن سريان التحرير على بضائع ذات منشأ أجنبي يقود إلى التهرب الضريبي، كأن تستورد دولة عربية تطبق أسعاراً جمركية منخفضة سلعة من بلد أجنبي وتعيد تصديرها لدولة عربية أخرى تطبق أسعاراً جمركية مرتفعة.. ولكن متى تعتبر السلعة عربية فتعفى من الرسوم الجمركية ومتى تعد أجنبية لا يسري عليها الإعفاء؟ هذا السؤال معقد لتشابك العمليات الإنتاجية من جهة ولتباين درجات الإنتاج في البلدان العربية من جهة أخرى.

رابعاً: مزايا اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (1):

يعد العديد من المزايا والجوانب الإيجابية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تساعد على حماية المصالح الاقتصادية العربية، وتفعيل التجارة البينية بينها، بشكل يعمل على رفع مستوى الاقتصاد العربي، خاصة وأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبر انطلاقه مهمة أمام تحرير

تدريجي يؤدي إلى تأمين حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول العربية والاستخدام الأمثل لها، وتفعيلها بشكل ناجع يعمل على انتقالها إلى اتحاد جمركي عربي وصولاً إلى سوق عربية مشتركة.

وتكمن أهمية هذه المنطقة في توحيد الأسواق العربية وتكاملها من خلال استيعاب التقنيات الحديثة والتوجه نحو الإنتاج الواسع، وخفض التكاليف، وخلق فرص عمل جديدة، وتوزيع أمثل للموارد، وتكامل أفضل للصناعات، والانفتاح على الاقتصاد العالمي (حسين، 1998)بثقة، ومن فوائدها أيضاً أنها تسهل عملية التكام التدريجي بين النظم التجارية الجديدة، وتخلق توجهاً عربياً موحداً للتعامل مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ومختلف التكتلات التجارية الدولية، خاصة وأن توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة

مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتعزيز عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب، وتدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء، وجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج، واستقطاب مشاريع نقل التكنولوجيا، بما يسهم في ترسيخ التنمية الاقتصادية العربية التي ستؤدي إلى تحقيق الآمال المتعلقة بالسوق العربية المشتركة وإنجاز التقدم والازدهار الاقتصادي المنشود لجميع الدول العربية. (مجدوب، 2000)

ومن القرارات المهمة المرتبطة بشكل غير مباشر بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي لها وقع إيجابي على البيئة الاستثمارية العربية وعلى تشجيع حركتي التجارة والاستثمار البينيين في إطار المنطقة، ما يلي:

- إعادة تشكيل محكمة الاستثمار العربية.

- استمرار التنسيق بشأن توحيد القواعد العربية للمنافسة والسيطرة على الاحتكارات.

- رفع كفاءة النقل البيني.

ومن المزايا الأخرى لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تهدف إلى تيسير التجارة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

في دورته الـ72 قراراً بإلغاء التصديق على شهادات المنشأ والوثائق المرافقة من قبل سفارات وقنصليات الدول الأعضاء في المنطقة وفق مبدأ المعاملة بالمثل، حيث يطبق القرار حالياً في(12) دولة عربية، في حين ألغيت رسوم التصديق في كل من الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وتم الإبقاء على التصديق نفسه، أما الدول التي تطبق قرار إلغاء التصديق على شهادات المنشأ فهي: (السعودية، مصر، السودان، سلطنة عمان، البحرين، الكويت، لبنان، المغرب، تونس، سوريا، الإمارات العربية المتحدة).

أما من حيث التخفيض التدريجي في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل فقد اعتمد أسلوب تحرير جميع السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي بدأ العمل به اعتباراً من 1998/1/1، وذلك من خلال تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل والسارية في كل دولة طرف مع بداية تطبيق الاتفاقية بنسبة مئوية مقدارها(10%) سنوياً، وبشكل أدى إلى إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع بداية عام 2005، ولقد قامت ليبيا بإلغاء جميع هذه الرسوم منذ بداية تطبيق الاتفاقية، كما أن فلسطين أعفيت من تطبيق التخفيض التدريجي(قرار القمة العربية غير العادية رقم 355 تاريخ 2000/10/22)، أما السودان فقد بدأت بتخفيض الرسوم على الصادرات ذات المنشأ السوداني بنسبة 60% اعتباراً من 2003/1/1، وصولاً إلى نسبة 100% اعتباراً من 2005/1/1، وبالنسبة للواردات ذات المنشأ العربي في السودان فقد تم تحصيل كافة الرسوم الجمركية عليها كاملة حتى 2004/12/31، ومن ثم بدأت بالتخفيض التدريجي بنسبة 20% سنوياً ابتداء من 2005/1/1 وصولاً إلى التحرير الكامل في 2010/1/1 (

قرار القمة العربية رقم 233 تاريخ 2002/3/28)، وفيما يخص اليمن فستبدأ التخفيض التدريجي اعتباراً من 2005/1/1 بنسبة 16% سنوياً حتى 2009/1/1، ومن ثم بنسبة 20% في مطلع عام2010 لتزال كلياً بنهاية العام ذاته. (مجدوب، 2000)

ملاحظات ضرورية حول أوزان وآثار التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

ومن هنا فإن الدعوة قائمة لقيام تكتل اقتصادي عربي، وتكتل اقتصادي إسلامي، وتكتل اقتصادي في أفريقيا، وكذلك في أمريكا اللاتينية، على غرار تكتل الأندين، مع التوسع في عضويته. ويفضل أن يضم هذه التكتلات

الاقتصادية الإقليمية، تكتل اقتصادي يخص الدول النامية في مجموعها ليدعم القوة الاقتصادية للدول النامية عموماً، ويتطلب ذلك وجود برنامج يمهد لإقامة هذا التكتل الاقتصادي، يتضمن إطار مؤسسي في شكل منظمة اقتصادية وظيفتها دراسة أوضاع ومشاكل تلك الدول عموماً، وأوضاع كل دولة على حدة، وتعمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية بين تلك الدول وتقوية البنية الأساسية للتكتل والتكامل الاقتصادي، وتضع استراتيجية التعامل مع العالم الخارج والتكتلات الاقتصادية الأخرى، بل تنهض بقيام المشروعات المشتركة والمتعددة الجنسيات داخل دائرة التكامل الاقتصادي لتلك الدول. (نيلام، 1991)

3- لعل تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة أو السعي إلى تكوينها واكتمال بعضها، يعني وجود اتجاهاً قوياً نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليكون نطاقاً تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة، عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل محلها في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعة للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية.

وفي الوقت نفسه يضمن انتعاش التجارة البينية وتقدم عملية التنمية وزيادة معدلات النمو لدول الإقليم.

4- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية، وآسيا، رغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة، (حجـــاج، 2001) وإلا أن كل التوقعات تشير إلى أن هذا الاتجاه سيكون عند حد معين، وبالتالي فإنه من الممكن جداً أن يحدث نوع من التنسيق والتعاون الاقتصادي بين التكتلات الثلاثة القوية على اقتسام أسواق العالم التي لم تتكتل اقتصادياً بعد ومنها المنطقة العربية وغيرها.

ومن ناحية أخرى أن حاجتها لبعضها البعض ستتزايد، لتمثل عاملاً ودافعاً ملحاً لاستمرار وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينه وهو ما سيؤثر بالسالب على باقي أطراف النظام الاقتصادي العالمي.

5- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، مع نموها وتزايد تنسيق دولها وازدياد فعالية تأثيرها، فإن ذلك قد يؤدي إلى تبدل الأدوار وأوضاع دول معينة في الشكل الهرمي لاقتصاد العالم الجديد، وكل التوقعات تشير إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن وضعها الحالي في النظام الاقتصادي العالمي. (حسـين، ،المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الاوسط ، طـرابلس ليبيـا، 1998)

6- تشير كثير من الدراسات إلى أن نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة سيسفر عن وجود ثلاث كتل

نقدية هي الدولار، والمارك أو "اليورو"; والين، وقد تجمعها حقوق السحب الخاصة في عملة للاحتياطي النقدي الدولي، بل يشير الكثيرون إلى أن العملة الأوروبية هي التي ستُسقط الدولار من قمته. وأن الاتحاد الأوروبي مع اكتماله هو الذي سيسقط الولايات المتحدة الأمريكية من قمتها.

7- يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ستزيد من حجم التجارة الدولية، وستعمق أكثر مبدأ أو مفهوم الاعتماد المتبادل وقد يؤدي ذلك إلى المزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم، خاصة وأن الآثار المصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية هي زيادة الاستثمارات (حسين، ،المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الاوسط ، طرابلس ليبيا، 1998) الأجنبية المباشر عبر مناطق العالم المختلفة.

8- إن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية، ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية، ولو في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل، بل أن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، حيث من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الدخل، وبالتالي فإن ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية.

المبحث الثاني : أهمية التكتلات العربية على التنمية في الدول العربية:

1_1: واقع الاستثمارات العربية – العربية (البينية) وجهود التكامل الاقتصادي العربي

يشهد العالم اليوم تكتلات اقتصادية عملاقة، واحتكار للموارد الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية، ورأس المال وغيرها، في الوقت الذي لا يزال فيه وطننا العربي بعيداً كل البعد عن إنجاح التكتلات الاقتصادية العربية (التكامل الاقتصادي العربي) أوالتعاون المشترك، على الرغم من أن وطننا العربي تتوفر فيه كل المقومات اللازمة لقيام ونجاح التكتلات الاقتصادية العربية المشتركة القادرة على الصمود، والمنافسة، والاستمرارية، وغزو الأسواق العالمية.

أ- الإمكانات الاستثمارية العربية وواقع الاستثمارات العربية البينية

يمتلك الوطن العربي إمكانات ضخمة سواء أكانت بشرية أم طبيعية ومالية أم مادية أم يتعلق منها بالسوق، وكلها تمثل مقومات سياسية للتكامل في مجال الاستثمار، وذلك في حالة استخدامها بشكل كفء وباتجاهات تتيح

التوسع في إقامة الاستثمارات البينية والنشاطات المرتبة بتوفير مستلزمات عملها والطلب على منتجاتها. هذه المقومات يمكن إيجازها في الآتي: (نيلام، 1991)

* تحتل مساحة الوطن العربي 10.2 % من مساحة الأرض.

* عدد سكان البلدان العربية نحو310 مليون نسمة بقوة عاملة نحو81 مليون شخص كثير منهم

عمال مؤهلون أوفنيون، يوجد عدد معتبر منهم في حالة الهجرة.

* نسبة فائض الادخار على الاستثمار، خصوصاً في البلدان العربية النفطية هو35%.

* قيمة رؤوس الأموال العربية المهجرة تتراوح بين 300 إلى 500 مليار دولار أمريكي.

* تتوفر البلدان العربية على موارد مائية متاحة معتبرة.

* لأغلب البلدان العربية نوافذ على البحر.

* تنوع طبيعي وحضاري كبير يؤهل البلدان العربية لرواج الصناعة السياحية...

فرغم توفر هذه الشروط الطبيعية والاقتصادية والمالية والبشرية إلا أن الاستفادة منها في الاستثمار قطرياً وفي التعاون البيني العربي ضعيفة ويتجلى ذلك من خلال هذه التوضيحات:

* معدل الاستثمارات العربية هو نحو24% من ناتجها الداخلي الإجمالي. وهو أقل من المتوسط

العالمي للدول ذات الدخل المتوسط الذي هو26% والذي يرتفع في الدول الصناعية كاليابان إلى نحو46%.

* تمثل الاستثمارات العربية نحو3/1 ما تستثمره في البلدان النامية حيث أن حجمها السنوي أقل 5 مليار دولار أمريكي.

* يغلب على توظيف رؤوس الأموال العربية في التعاون البيني طابع الإعانات الحكومية الثنائية لدعم ميزانيات عمومية. وهي تشكل نسبة تتراوح بين 85 إلى 90%.

* حصة المؤسسات المالية العربية من هذه الاستثمارات تتراوح بين 450 و700 مليون دولار في السنة أي نحو10 إلى 15% من مجموع رؤوس الأموال العربية الموظفة بينياً ولا يستفيد منها القطاع الخاص العربي إلا قليلاً.

النتيجة هي أنه رغم هذه الإمكانات فإن الاستثمارات العربية البينية ضعيفة وبالتالي ضعيفة التأثير في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي

2_1 جهود التكامل الاقتصادي العربي في مجال التنمية الاستثمارية :

على عكس ما هو جارٍ في التكتلات الدولية (الاتحاد الأوربي، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTAومجموعة دول جنوب شرق آسيا ASIAN (من نجاحات متواصلة نجد أن مصير البلدان العربية إلى التجمع، تحت أي شكل من أشكال التجمعات المعروفة مثل: منطقة التجارة الحرة، أوالاتحاد الجمركي، أوالسوق العربية المشتركة، أوالاتحاد الاقتصادي إلى آخره...، مازالت مجرد مشاعر وأحاسيس تراود أحلام وطموحات زعماء العرب وذلك منذ إنشاء جامعة الدول العربية. (الدين، – «السوق الإسلامية المشتركة» بحث مقدم لندوة: نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة المنعقدة بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر، 1991)

ولعل مرد هذا الفشل راجع إلى عاملين أساسيين: من جهة غلبة العامل السياسي على العامل المصلحي الاقتصادي في كل جهود التكامل والتكتل العربي، مما جعل المؤثرات الذاتية (السياسية) المعرضة كثيرا للتقلبات تهيمن على المؤثرات الموضوعية (الاقتصادية) ومن جهة أخرى لأن تفعيل عامل الاستثمارات العربية البينية في بناء هذا التكامل ضعيف.

ولعل من أهم الجهود القومية للتكامل العربي في مجال الاستثمار هوإنشاء المنطقة الاستثمارية العربية التي أقرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم 1150/د 73 بتاريخ 2001/6/7 وهي عبارة عن استراتيجية للتكامل الاقتصادي العربي تعمل على تحقيق عدد من الأنشطة والبرامج من ضمنها استكمال منطقة التجارة الحرة العربية وإقامة اتحاد جمركي عربي وإقامة منطقة استثمارية عربية ومنطقة تكنولوجية عربية ومنطقة مواطنة عربية. وتستهدف المنطقة الاستثمارية العربية جعل الوطن العربي منطقة جاذبة للاستثمار الوطني والعربي والأجنبي على حد سواء. ويقوم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتشكيل لجنة من رؤساء أجهزة الاستثمار لتقوم بإجراء الدراسات وإعداد المقترحات التي تصدر بموجبها قرارات بالإجراءات والبرامج التي يجري التوصل إليها والتي تشمل:

- برنامج للتنسيق والتسيير

- برنامج للتعريف والترويج

- برنامج لتحرير الاستثمار

- برنامج لضمان الاستثمار وتسوية منازعاته

- برنامج لتطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها

- برنامج لتحقيق الترابط مع مراحل التكامل النقدي... (بخوش ص.، 2012)

كما إن الجهود القطرية للتكامل الاقتصادي العربي لا تختلف كثيراً إن لم نقل إنها أسوأ من الجهود القومية للتكامل العربي، حيث سعت الدول العربية في أواخر القرن الماضي وخاصة في العقد الأخير منه، وعلى اختلاف توجهاتها السياسية والاقتصادية، إلى التوجه بشكل فردي نحو تحسين مناخ الاستثمار فيها في إطار سعيها الحثيث لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، إلا أن الغالب على هذه السياسات الاستثمارية القطرية هو هيمنة التقارب والتوجه نحواجتذاب الرأسمال الغربي (الشراكة الأورومتوسطية...) وتهميش أو تناسي سياسات خاصة بالرأسمال العربي والتقارب الاستثماري العربي...

خامسا: آليات تنشيط الاستثمارات العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي

إن تفعيل العمل الاستثماري المشترك كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي يجب أن ينبثق أولاً من إرادة سياسية عربية صادقة، ثم بإيجاد وإنشاء مؤسسات عربية مشتركة للاستثمار التي تعمل على إقامة هيكل اقتصادي متماسك من خلال العلاقات التي تربط أجزاء هذا الهيكل وتسهم في تحفيز الاستثمارات، وتشغيلها، وتوسيع الطاقة الاستيعابية، التي تدفع نحوالمزيد من الاستثمار عن طريق توفير إمكانيات إقامته، وهذا في ظل شروط تسمح أيضا للبلدان العربية أن تحتك بالشركات المتعددة الجنسيات كعلاقة شركة بشركة أخرى مستقلة أوعلاقات تعاون، وشراكة قائمة على المصالح الاقتصادية، مما يسمح بتنمية المعارف التقنية، والتكنولوجية للشركات العربية، وعلى تفعيل دورها في التقريب بين السياسات الاقتصادية العربية، وتهيئة ظروف حسنة لعمل اقتصادي وسياسي عربي مشترك فضلاً عن آليات أخرى التي تتصل بما سبق، وأهمها ما يلي

1. اعتماد استراتيجيات إنمائية عربية قطرية وقومية تسمح وتشجع على توظيف رؤوس الأموال العربية محلياً بدلاً من تهجيرها إلى البلدان الصناعية، مع تشجيع توظيف هذه الأموال في مشاريع إنمائية خصوصاً منها الإنتاجية في القطاعين العام والخاص بدلاً من تمركزها في دعم الميزانيات العمومية للحكومات. (الشهوان، 2001)

2. تشجيع فتح مؤسسات مصرفية ومالية أوفروع لها بين البلدان العربية بهدف ترقية الاستثمارات العربية القطرية والبينية، مع الاهتمام بتنمية الأسواق المالية القطرية، التي تتميز بالضعف لأن نسبة أموال المساهمين الاقتصاديين العرب خصوصاً من القطاع الخاص تمثل 10% من الناتج الداخلي الخام مقابل 30% في البلدان النامية و60% في البلدان الصناعية.

3. الاستمرار في تحسن بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار في البلدان العربية، مع التركيز في قوانين الاستثمار لمختلف الأقطار العربية على منح للمستثمرين العرب الحوافز والتشجيعات التي يمنحها كل قطر لرعاياه نفسها بهدف اجتذاب الاستثمارات العربية البينية وتشجيعها، والعمل في أقرب وقت ممكن على إزالة العقبات الإدارية وتطوير التشريعات الناظمة لهذه العملية، وتحسين كفاءة وقدرات الأجهزة المشرفة على نشاط الاستثمار فيها، والسعي لخلق فرص استثمارية جديدة تشجع على عودة سريعة للاستثمارات العربية في الخارج.

4. ضرورة التركيز على إقامة صناعة متكاملة الحلقات ذاتياً، وذلك باعتماد أسلوب التعاقدات الصناعية الجزئية فيما بين البلدان العربية كأسلوب في التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي من خلال تصنيع المكونات والأجزاء في عدد من البلدان العربية التي تتوفر لديها الإمكانية والقدرة التنافسية على ذلك. باعتبار أن مثل هذا الأسلوب من شأنه أن يعزز روابط التكامل والتشابك الاقتصادي والصناعي بين البلدان العربية ويعزز من القدرة التنافسية للمنتجات التي تتم وفق هذا التصور. (بخوش ص.، 2012)

5. إدماج القطاع الخاص في البلدان العربية والاتحادات والمنظمات غير الحكومية بعملية التنسيق والتكامل الاقتصادي من خلال إشراك هذه الجهات في المنظمات العربية الرسمية ذات الاختصاص العاملة في إطار جامعة الدول العربية ومؤسساتها ومنظماتها المتخصصة ولا يقتصر التمثيل فقط على الشخصيات السياسية في هذه المنابر...

1_3: العلاقات الاقتصادية العربية بالأرقام:

لغرض الوقوف على حقيقة العلاقات الاقتصادية العربية، بعد كل ما تقدم،أرى من البديهي أن نستعرض تلك العلاقات بالأرقام لتكون الأساس في قياساتنا في العلاقة بين الدول العربية وبمختلف النشاطات الاقتصادية.يبلغ إجمالي الناتج القومي العربي نحو1195 مليار دولار ومجموع القوى العاملة في البلاد العربية 82.50 مليوناً أي

بنسبة 28% تقريباً من مجموع السكان، وتعتمد صادرات الوطن العربي بشكل أساس على النفط الذي يمثل 65% من الإنتاج النفطي العالمي فضلاً عن الغاز الطبيعي والمنتجات البتروكيميائية.

كما تعتبر الزراعة الحرفة الاقتصادية الرئيسة في العالم العربي حيث تنتج البلاد العربية عدة محاصيل بمعدل قومي قدره 79.6 بليون دولار.

ومع أن الاستثمار المتبادل بين الأقطار العربية يمثل البداية الممكنة والمنطقية للبدء في بناء التكامل الكبير انطلاقاً من التكامل الاقتصادي إلا أن الأرقام والإحصائيات لحجم رأس المال العربي داخل الوطن العربي مازال متواضعا ودون المستوى الطبيعي على أقل تقدير، وفي تقرير لصندوق النقد العربي بلغت

التجارة البينية بين الدول العربية نسبة 8.67% من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية للعام2001م، والتبادل التجاري العربي البيني بشكل عام لا يزيد في أحسن حالاته عن 11%من مجموع التبادل العربي العالمي.

ونظراً لصعوبة تحديد حجم الأموال العربية في الخارج بسبب تعدد أشكال الاستثمارات العربية ومناطقها، فضلاً عن السرية الكاملة التي تحيط بكثير من الحسابات البنكية الخاصة تفاوتت التقديرات المعلنة عن حجم الثروات العربية في الخارج حيث نشرت تقارير مالية واقتصادية ومن مصادر مختلفة وبأرقام متفاوتة تقدر ما بين (800-2400) مليار دولار بعضها استثمارات مباشرة وبعضها ودائع وأموال مهاجرة أغلبها من منطقة الخليج وبسبب مخاوف أصحابها من تداعيات أحداث 11 سبتمبر تم تحويل ما يقارب 400 مليار دولار إلى فرنسا (بينما عادت 3.5 مليار دولار تقريباً إلى السعودية و2 مليار دولار إلى الإمارات العربية وللسبب نفسه، في المقابل لا تتجاوز الاستثمارات العربية البينية حدود3مليار دولار.

لاشك أن هذه الأرقام والإحصائيات رغم تفاوت تقديراتها تعكس وضعاً اقتصادياً يوصف في أحسن حالاته بأنه غير طبيعي ناتج عن وجود خلل ما في العلاقات الاقتصادية العربية، ولتحديد معالم هذه الإشكالية أو توضيح الصورة الواقعية على أقل تقدير لابد لنا من استعراض موجز للأسس التي قام عليها النظام العربي، فمنذ تأسيس الجامعة العربية عام 1945م مر النظام الاقتصادي العربي بعدة مراحل في حقيقتها تعد محاولات من المسؤولين العرب لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية بين شعوب المنطقة وتنمية التبادلات التجارية للوصول إلى نقطة التكامل أو الوحدة كل بحسب نظرته لشكل هذا التكامل وماهية تلك الوحدة.

ومن أهم تلك المراحل أو الخطوات هي التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957م والتي انبثق عنها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964م وتضم 10 دول عربية، وبعد بضعة أشهر من العام نفسه اتفقت 5 دول عربية على تأسيس هيكل اقتصادي موحد أطلق عليه (السوق العربية المشتركة) وبعد هذه المرحلة التي يمكن أن نصفها بثورة القرارات التي جاءت متناغمة مع شعارات الوحدة والقومية العربية السائدة آنذاك دخل العرب فترة الجمود ابتداءً من العام 1967م وهي مرحلة الهزيمة بمعناها الشامل وبطبيعة الحال لم ينج الاقتصاد من تبعات تلك الفترة حتى توارت كثير من عناوين الوحدة وشعارات التكامل واعتمدت كثير من الاقتصاديات العربية على بعض المواقف السياسية.

ومع تعدد القواسم المشتركة والعلاقات التاريخية التي تربط الشعوب العربية ببعضها لم تتمكن القيادات من تفعيل تطلعات الشعوب ولم تكن النتيجة على أرض الواقع على شاكلة الأحرف المتفائلة التي كتبت بها أغلب القرارات والاتفاقيات العربية ففي العام 1980م اتفقت القيادات العربية على ميثاق العمل الاقتصادي القومي ورغم انه بُني على عدة أسس ومبادئ قومية تدعم العمل العربي المشترك إلا أنها لم تُنفذ على أرض الواقع فالكلمة الفصل دائماً تكون للسياسة وتوجهات النظام الحاكم في كل بلد والمخرجات مازالت حتى اليوم متواضعة والنتيجة مزيد من الوأد لكل الأحلام والجهود والخطط والمحاولات التكاملية وعود إلى البداية من جديد.

ورغم أننا نعيش حالياً مرحلة الانفتاح الاقتصادي وعصر العولمة، والعالم من حولنا يعج بالتكتلات والمنظمات الاقتصادية الفاعلة رغم التباعد والاختلافات الثقافية بينها إلا أنها تمكنت بفضل الإرادة القوية والرغبة الحقيقية من تنفيذ قراراتهم واتفاقاتهم بم (مركز درأسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1989)ا يخدم شعوبهم فهناك تكتلات اقتصادية أمريكية وآسيوية وأفريقية تجمعها المصالح مدعومة بسياسات قوية.

في المقابل فشل العالم العربي حتى الآن في التغلب على انقساماته السياسية وإبعاد المصالح الاقتصادية عن تقلبات السياسة العربية ولم تتمكن القيادات من تكوين تجمع اقتصادي عربي حقيقي وفعال إذا ما تجاهلنا المسميات الحالية التي تفتقر لأبسط أشكال الدعم والقوة.

الصناعة العربية الواقع والأهمية الكبيرة في التنمية:

إن ما أنجزته الاقتصادات العربية مجتمعة في مجال (B&T)، ويراد به، كل الأنشطة التي تتضمن أعمالاً خلاقةً يتم تبنيها بشكل منتظم بهدف زيادة رصيد المعرفة، بما فيها المعرفة التقانية والإنسانية والاجتماعية وتوظيف

هذا الرصيد من المعرفة في استنباط أو ابتداع (devise) تطبيقات جديدة. والمعيار الرئيسي لتمييز (B&T) عن الأنشطة الأخرى ذات الصلة هو وجود عناصر التقييم وتوفر الجانب الاعتباري له بما يمكن من توثيق جدارته. على أساس متوسط نصيب الفرد، وقياساً على عدد البحوث المنشورة في الدوريات العلمية العالمية يقف على مستوى متقارب مع كل من الهند والبرازيل، ومع ذلك فهو يقل خمسين مرة عن المستوى العام لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. فضلاً عن ذلك فإن الأبحاث العربية مجزأة ومتناثرة كثيراً، فالإنجازات البحثية الكويتية لم تستخدم عربياً، وهي غير معروفة في سوريا مثلاً ولا تتماشى مع الطموحات في مصر وتونس. في حين أن الهند والبرازيل لهما أسواق وطنية كبيرة للبحث والتطوير وأن نتائجها أكثر انتشاراً واستخداماً. وأن الأنشطة الصناعية كانت لها آثار مهمة وملموسة على نموالإنتاجية الكلية، والتي يقصد بها إنتاجية العناصر الكلية (TFP Total Factor Productivity) أحد مقاييس التكنولوجيا غير المجسدة، مع عوائد محلية بين (27% - 30%) إلى جانب آثار تناثرت مظاهر التكنولوجيا الأجنبية والمحلية الإيجابية والمهمة على الإنتاجية. (الشهوان، 2001)

وبينما تمر الاقتصادات العربية بمرحلة صعبة من مسيرتها التي تنطوي على أزمات وتحديات، لا تكمن المشكلة في التحديات وإنما في إدراك حدودها وآلية التعامل مع حيثياتها، والمفتاح الأولي لكل آلية معها هوالتعامل مع المعرفة. وهنا تلتقي هذه النظرة مع قناعات سائدة، من أن التحدي الاستراتيجي الذي يواجه أي بلد في العالم ينبع من البحث الحثيث في المعرفة، في الوقت الذي يحظى فيه نشاط B&T) باهتمام سطحي في الإنفاق والتمويل والتطبيق وحتى الإعلام.

في العام (1997) استثمر العالم نحو خمسمائة مليار دولار في البحث والتنمية أنفق معظمها عدد قليل من الدول الصناعية، والكم الكلي للمعرفة العلمية والتقنية في العالم يتضاعف كل سبعة أعوام، في الوقت الذي تبلغ فيه ميزانية (B&T) حدود (3%) من الناتج القومي الإجمالي لتلك الدول.

فالاقتصادات العربية تخصص (2%) من ناتجها القومي للبحث والتطوير، أي أنها تقع على الحدود

والأطراف في مجموعة الاقتصادات النامية. وهذه المسالة هي في مقدمة التحديات العلمية والتقنية. أما ما ينفق فعلاً فهو معشار ذلك فضلاً عن غياب التقييم الملزم لنتائج تلك الإنفاقات. أما التقانة الأجنبية التي هي في الحقيقة ثمار (B&T) مجسد فهناك سبل موسعة للحصول على التقانة الأجنبي، مثل الدراسة في الخارج؛ والأدبيات؛ وعقود الاستثمارات للشركات وغيرها، عدا مشروعات تسليم المفتاح أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة

وغير المباشرة. والاقتصادات العالمية تدرس سبل تطوير وتخطيط الموارد عن طريق أنظمة إدارة الجودة الشاملة TQM بينما لا يمتلك اقتصاد عربي نظام سيطرة نوعية على المنتجات بشكل كفء يضمن له المنافسة العالمية أو الاحتفاظ بحصص معينة من أسواقها.

فالصناعات الناضجة "محمية" بواقع تطويرها للأنظمة الشاملة بسبب اعتماد مصادر خارجية أو التعاقد من الباطن والرقابة على نوعية خالية من العيوب وغيرها من المهارات الإدارية.

وإذا كانت الاقتصادات العربية تحقق شيئاً من التقدم بالنسبة لنفسها فهي تزداد تخلفاً يوما بعد يوم في عالمها الذي تعيشه. وإلى العام 1984 كان متوسط نصيب الفرد العربي من الدخل ومن الأبحاث متقدماً عن كوريا الجنوبية، بعد هذا التاريخ انقلب الميزان الاقتصادي والبحثي لصالح الأخيرة حتى بات إنتاجها لوحدها يتجاوز سبعة أضعاف الإنتاج المجموعي للوطن العربي في مطلع التسعينيات وضعف الأخير حالياً. وإذا كانت الصين لم تزل تنتظم خلف الوطن العربي في الإنتاجية الطبيعية والإنتاجية البحثية لغاية العام (2000)، إلا أنها في لحاقها المتسارع تجاوزته في غضون هذه السنوات. وإجمالاً أنفقت أكبر ثلاثمائة شركة تقانة معلومات في العالم أكثر من مائتي مليار دولار على (B&T))، وبواقع أكثر من ثلاثمائة ضعف ما خصصه الوطن العربي عام 1997 لهذه الأنشطة البالغ (750) مليون دولار. وفي العام 1998 ارتفع إنفاق شركات تقانة المعلومات بنسبة (13%) عام 1998 مقابل (0,0%) في المعدل المناظر للوطن العربي.

ولطالما أكدت المنابر العلمية المختلفة والدراسات الأكاديمية العديدة على أهمية (B&T) في الاقتصاد وفي نموه فضلاً عن دوره في التقدم التقني ولربما منذ عقود، ولكن لم يطرأ إلى يومنا هذا التزاماً جوهرياً بالعلم والتقانة ولم نلحظ إبداعاً تقنياً عربياً سجل عالمياً بما يعود بوفورات تقانية محلية ملموسة.

فصناعة الألكترونيات والمعلومات والاتصالات لها الدور الريادي المعروف في التنمية الصناعية والاقتصادية فضلاً عن دورها في دفع القطاع الصناعي نفسه وفي نموه. والقدرات العربية في هذه المجالات محدودة وبحاجة إلى شبكة من المؤسسات الاستشارية والشركات التي تتخصص فيها وبما

يرتبط مع حاجات المجتمع، وهذه تتطلب بدورها قاعدة بشرية ومعرفية تحمل بذور التغيير الجذري في البنى المؤسسية والاجتماعية. وإذا ما كان القطاع الخاص في غير اقتصاد عربي عاجزاً عن خلق الكتل الاختصاصية اللازمة في العمليات التصميمية للنظم الألكترونية وتطوير محاور نظم الحاسبات، فمؤسسات الدولة والقطاع العام

لازالت هي المتصدي الأول وبإمكانها التشديد على تخريج المستويات العلمية المتقدمة ذات الكفاءة وزجها في خلق تلك الكتل. أما شبكات الاتصالات فإن غالبية الاقتصادات العربية قد أنفقت عليها موارد مالية ضخمة وخاصة النفطية منها مقابل اقتصادات أخرى عاجزة عن ذلك بسبب الكلف المرتفعة لنظم الاتصالات ومعداتها وتنتظر من يقترح العلاج العربي المشترك. ومع هذا فعلى جميع الاقتصادات العربية مواجهة مشكلة التعامل مع عملية تحديث ومواكبة التطورات المستمرة عالمياً في قطاع الاتصالات والألكترونيات، وهذا لا تتيسر سبله إلا من خلال توسيع حلقات (B&T) ودعمها في التلقي والتغذية المقابلة وذلك في القطاع الخاص بالمقام الأول قبل القطاع العام الذي يتكرس جهده حالياً في مجالات التعليم العالي والمشروعات الستراتيجية.

وفي الصناعة الكيماوية تبين غير دراسة مدى التفاعل وعمق الروابط بين (B&T) وبينها، وخاصة في التخصصات الأقرب إلى الحقول العلمية النظرية والعلوم الأساسية وبصفة تشترك معها في هذه الروابط مع الصناعات الألكترونية سابقة الذكر والصناعات البولوجية. ولكن دافع (B&T) في الأولى مرتبط بتحسين المنتجات إلى حد كبير وأنه ليس كل المنتجات التي تسعى إلى تحسينها هي لصناعات كيماوية وبيولوجية بالضرورة فبعضها يتجه نحو الاستخدام الصيدلاني والتقانات الحيوية مثل الأنزيمات وقسم آخر للصناعات النفطية، وعامل الاقتراب أو الابتعاد بين هذه الحلقات هو(B&T الصناعي. والتركيبة العربية الحالية والمستقبلية لهذه الصناعات (في غالبيتها) تركز على الأطر العلمية والأكاديمية دونما توظيف كلي أو جزئي للانتقال نحو التطبيق والتركيز على المنتجات النوعية المنافسة خارجياً وأقليمياً، ما يعمل على تأخير هذه الصناعة إلى جانب تقادم الأساليب الفنية للإنتاج. فالتركيز ينبغي أن يوجه صوب تحسين المنتجات مع استثمار أي فرصة لتحديث عمليات الإنتاج وكلاهما تحت سقوف الأبحاث التطبيقية، والشيء ذاته ينطبق تقريباً على الصناعات البتروكمياوية.

والصناعات الميكانيكية والكهربائية بشطريها الرئيسين: الآلات والمعدات مثل مكائن الخراطة(TNC) والتفزيز (CNC) ذات السيطرة الرقمية أو الألكترونية المبرمجة وأجهزة التكييف كافة ومعدات النقل والمحركات (محولات ومولدات وقابلوات...) والروافع والإنشاءات المعدنية؛ وصناعة ومعدات النقل والمحركات (محولات ومولدات وقابلوات...) والروافع والإنشاءات المعدنية؛ وصناع الأجهزة الكهربائية والسلع الاستهلاكية المعمرة (المنزلية والمكتبية)، هذه الصناعات التحويلية سعت اقتصادات عربية لبنائها والاعتماد على الذات بدل استيرادها مثل مصر والعراق والجزائر وتونس والمغرب وفي صناعة معدات النقل والآلات الزراعية والعدد مثل سوريا والسعودية والأردن وغيرها.

وجميعها لم يرق إلى تحقيق منافسة أقليمية أوعالمية عدا تغطية جزء من الاحتياجات المحلية والإقليمية في بعض المجالات بنسب ونوعيات لا مجال للخوض فيها هنا سوى تأكيد السبب في الحالتين هو غياب الأنشطة العلمية الفاعلة لجهود (ب وت) الصناعي، فبقيت صناعات استهلاكية غير قادرة على التحول إلى صناعات رأسمالية أو أن تنمو إلى شركات عالمية، وجميع الآراء تتفق على أن التقليد ليس بذي حضور في معدلات النمو الصناعي لقيمته المضافة.

في صناعة الطاقة الاستخراجية (النفط والغاز) لا توجد معلومات متداولة عن نسبة المهندسين والفنيين العاملين في البحث والتنمية ولا حتى معلومات داخلية عن مدى إسهام أولئك الباحثين في النمو الصناعي أو التقدم التقني فيه كدراسة العائد/الكلفة أوبحوث العمليات أو في أنشطة التسويق أو غيرها.

وهذا يقترح الضرورة الجوهرية لتوثيق إحصائي رسمي وتوجيه الأبحاث والدراسات لتقييم تلك الإسهامات وتطوير مقاييس مناسبة. بينما تشير أرقام الولايات المتحدة إلى أن زهاء (25%) من المهندسين العاملين في هذا الحقل (بما يعادل 28 ألف مهندس) حائزون على إجازات علمية من جامعات تعتمد على B&T)) الموجه إلى النواحي التطبيقية وتنفق (2%) من تخصيصاتها على أنشطتهم البحثية المختلفة لديها. (مركز درأسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1989)

وفي الصناعات الحربية العربية يلاحظ أن معظم الأنفاق الصناعي المحلي فيها موجه صوب (ب وت)، وهنا ارتفعت النسبة من (10%) في السبعينات إلى (30%) خلال التسعينات وإلى العام (2000)، وفي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة (صاحبة الإنفاق الأضخم على التسلح في العالم900 مليار دولار أمريكي سنوياً) إلى الضغط على الدول الصناعية لرفع تخصيصاتها إلى مستوى أعلى من المستويات السائدة (3% في ألمانيا و1% في اليابان).

في الصناعات الغذائية وجد أن (B&T) العنصر الأساس للتطور التقني واستخدمت مؤشراتها كمؤشرات على المستويات التقانية لعينة صناعات في ستة بلدان في الاتحاد الأوربي. وأن ناتج هذه الأنشطة من الإبداعات المرتبط كلياً بالتغير التقني قد عدّ قوة لخلق الثروة في هذه البلدان المتقدمة صناعياً وخدمياً. في حين لا زالت الاقتصادات العربية تسعى لتحقيق أهدافها في تغطية الحاجات الأساسية في الوقت الذي تزايدت فيه مخاطر الفجوة الغذائية مع تزايد اتساعها مهددة الأمن الغذائي بمصير مجهول.

وفي قطاع الخدمات استمرارية عزلة منظومة (B&T) عن الخدمات الصحية والبيئية وتحسين شروط الحياة والتقنيات الطبية وهنا تلتقي الصورة مع مؤشرات التنمية البشرية ومضامينها.

وتفتقر صناعات النقل للمراكز المتخصصة وتقتصر على المؤتمرات والاتفاقيات وتعرض قطاع التشييد لفقدان ضبط الجودة في أحيان كثيرة، ومع تزايد أعداد الاستشاريين والمقاولين ومراكز الأبحاث تزداد الحاجة معها إلى أنشطة (B&T) هادفة إلى المعلومات عن السياسات البحثية فيها وكيفية تفعيلها باتجاه الحد من اتساع فجوة الإسكان في كل من العراق والأردن ومصر واليمن والمملكة المغربية والجزائر. وحتى على صعيد الدراسات والأبحاث عن (B&T) لا يكاد الباحث العربي يقف علىدراسات معمقة لعلاقتها بالبنى الإنشائية مع أسواق السكن كما في تركيا مثلا وغيرها. والمبحث التالييسلط الضوء على (B&T) في تركيا بوصفها واحدة من دول الطوق التي يتوجب في العصر الحاليالتمعن بخطاها في هذا الاتجاه كحالة درأسية على الأقل.

فالمسألة الأكثر أهمية التي يخرج بها هذا المبحث في هذا الصدد هي غياب الإحصاءات الرسميةأوغير الرسمية الموثقة عن بيانات (B&T) على مستوى الصناعة الواحدة أو فروعها أو القطاعاتالاقتصادية الأخرى على مستوى اقتصاد عربي واحد وبشكل تفصيلي يساعد في دراسة أفضل للتغيرالتقني وفي تقدير ما لعلاقة(B&T) الإنتاجية للاقتصاد كلاً ولقطاعاته ولصناعاته. ومن ثم علاقة(B&T) والتقدم التقني للوقوف على سبل التغذية المطلوبة بشكل علمي مسند.

معوقات العمل الاقتصادي العربي الموحد:

رغم أن الوطن العربي قد سبق أوروبا في التكوينات الرسمية إلا أن حيث احتفلت مع مطلع شهر مايو من العام الحالي 2004م بالوصول إلى الصدارة الاقتصادية

شعوب المنطقة لم تصل إلى مرحلة الحصاد التي بلغتها الشعوب الأوروبية منذ فترة وأخذت تجني ثمار قراراتها في العالم حيث انضمت 10 دول أوربية للاتحاد الأوروبي الذي لم يتأسس إلا في العام 1957م أي بعد 12 عاماً من تكوين جامعة الدول العربية وأصبح الاتحاد الأوروبي حالياً يضم 25 دولة أوروبية رغم الاختلافات اللغوية والصراعات التاريخية بينها والاختلافات الثقافية أصبحتأوروبا الكتلة الاقتصادية الأول في العالم والكتلة البشرية الثالثة بعد الصين والهند، في المقابل تمتلك الدول العربية مقومات العمل المشترك وتجمعها قواسم متعددة وروابط متأصلة، ورغم وجود المواثيق والاتفاقيات الاقتصادية التي تنص على تدعيم العمل المشترك وتسهيل الحركةالتجارية

بين الدول العربية وتحييد العمل الاقتصادي وإبعاده عن الخلافات السياسية إلا أنها لمتتمكن من الوصول للمستوى الطبيعي أو المقبول في مسيرتها نحو الوحدة الاقتصادية أو التكاملللوجود عدة معوقات وموانع تعترض طريقها نستعرضها بشكل عام كما يأتي:

أولاً: اختلاف المكونات السياسية حيث تتعدد النظم السياسية الحاكمة في الوطن العربيبشكل فارق في الأسس وبالتالي تختلف أولوياتها وفقاً لخلفيات واهتمامات الطبقة الحاكمة،فأبجديات البناء الملكي تختلف عنها في البناء الجمهوري وأهداف الاقتصاد الحر يختلف كلياً عنالاقتصاد الموجه وكذلك أولويات النظام الوراثي لا تتفق مع أولويات النظام الثوري، وتبعا لهذهالاختلافات الأساسية في التركيبة السياسية الحاكمة في كل دولة تعمل الأجهزة التنفيذية وترسم خططها وتأسس هياكلها بما تمليه المصلحة العليا للنظام في كل بلد، وهذه الإشكالية تكاد تنعدم

بين الدول الأوروبية في الوقت الحاضر على وجه الخصوص حيث اختارت الشعوب في تلكالدول النظام الديموقراطي التعددي القائم على الحرية والمساواة تحميه قوانين صارمة شاملةيخضع لها الجميع ولذلك تتشابه مكونات أعضاء الاتحاد الأوروبي وينعكس هذا الوفاق علىقرارات الاقتصاديات الأوروبية وسياساتها التي أصبحت تسلك طريقاً واحداً وتسعى إلى هدفموحد.

وإذا ما تتبعنا المحاولات العربية السابقة في سبيل التكتل والوحدة فإن مصيرها يتراوحبين الفشل والجمود لأن أغلب الالتزامات والاتفاقيات لا تُرى إلا على الورق بسبب غيابالإرادات الحقيقية.

ثانياً: يتمثل في وجود الأنظمة والقوانين الاقتصادية المحلية المعيقة لتحرك رأس المال

العربي بل الطاردة للاستثمار (رغم وجود بعض خطوات الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول)وغياب المرونة في أساس النظام المحلي فضلاً عن الاختلافات الجذرية بين النظم الاقتصاديةالمعمول بها في كل دولة عربية وتفاوت مستويات الحماية الجمركية بين الدول والتي تصل إلىحد الاصطدام فضلاً عن تخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية مما يجعلها قاصرة في مواجهةالاشتراطات الدولية.

ثالثاً: استشراء الفساد المالي ورسوخ البيروقراطية وتعدد مراكز المراقبة على تحركالاستثمار وصعوبة الإجراءات الإدارية، والعائق الرابع في ضعف البنية التحتية لكثير من الدولالعربية وتخلف الموجود منها وعجز الدولة عن توفير المتطلبات الأساسية للعمل الاقتصاديوالعائق أوالمانع الخامس فيتمثل بالظروف السياسية الداخلية أو الإقليمية كالنزاعات المسلحة(السودان) أو انعدام الاستقرار السياسي والحروب الإقليمية المجاورة لمنطقة الاستثمار (العراق)

حيث يتعدى أثرها السلبي إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي فهناك تزايد في نسبة البطالة(17% بشكل عام في الوطن العربي) وفي بعض الدول العربية وصلت نسبة البطالة إلى 25%فضلاً عن تدني مستوى المعيشة والقضاء على البنية التحتية للدولة وانتشار الفقر وتوابعهالاجتماعية.

أما إذا أردنا أن نستعرض المعوقات العربية لقيام التكامل الاقتصادي العربي وبشكلتفصيلي فيمكن إجمال ذلك كما يأتي:*

1- عدم توافر الإرادة السياسية لدى معظم الأقطار العربية في إقامة تجمع تعاوني اقتصادي عربي،

وعدم وجود فلسفة واضحة لهذا التعاون والتكامل.

2-نخفاض قابلية البلدان العربية النفطية تقديم المساعدات والقروض الميسرة إلى البلدان الأقل ثراء، مع

تباين شديد في مستويات النموبين الأقطار العربية. (عابد، 2006)

3- ضعف آليات تنفيذ القرارات، وغياب صفة إلزامية التطبيق، مع افتقار نصوص الاتفاقيات إلى الدقة

في تحديد الهدف والوسيلة وحتى الصياغة التي غالباً ما تتضمن ثغرات تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها تجاه الاتفاقيات.

4- ضعف الأجهزة التي تشرف على العمل العربي المشترك وتداخل صلاحياتها.

5- ضعف الروابط التجارية والصناعية، وضعف الدعم المالي، وغياب الثقة في قطاعات الأعمال، مع

غياب شبه تام لتنسيق السياسات الخاصة بدعم التجارة والتنمية.

6- وجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وغياب جهاز إعلامي فاعل لجلب الاستثمارات الأجنبية.

7- تخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية، واعتماده على عدد محدود من السلع والمواد الخام والمنتجات الزراعية الأولية.

8- انتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، وما له من انعكاسات خطيرة، خاصة في مجال ترقية الاستثمار.

9- ضعف البنية التحتية، وذات قواعد إنتاجية ضعيفة، وصناعات مرتكزة على ثقافات مختلفة، وذات إنتاجية متدنية، مع عدم استقرار اقتصادي لمعظم البلدان العربية يميزه التضخم، وعجز ميزانية الدولة، وعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

10- تخلف كبير في مجال الاستثمار في ميدان البحث العلمي والتنمية البشرية. (مركز درأسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1989)

11- افتقار أسواق المال العربية إلى الفلسفة والمنهج الفكري الاقتصادي الذي يحدد لها إطار العمل والتحرك، زيادة على ضعف الأطر القانونية والتشريعية التي تحكم أصول وقواعد هذه الأسواق.

12- كثرة القيود غير الجمركية (الفنية، والإدارية، والنقدية، والمالية، والكمية) وكذا الرسوم والضرائب

ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية (رسوم الطوابع، ورسوم القنصليات، ورسوم المرور...)، هذه

القيود التي تؤثر في قيمة السلع وكلفتها، وبالتالي على حرية حركتها بين أسواق الدول العربية.

13- المغالاة في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية من طرف الدول العربية، وكذا عدم تفعيل

آلية تسوية النزاعات، والتأخير في إلاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية.

ارتفاع تكلفة نقل السلع، وعدم توفر وسائل نقل منتظمة تشكل عائقاً أمام تطور التجارة العربية البينية.

14- تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، ونقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية، وعدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية.

15- اختلاف النظم السياسية، ومخاطر أوضاع عدم الاستقرار السياسي، وكذلك الميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، وضعف العلاقات العربية البينية وتدني مستوياتها، وغياب الديمقراطية، مع تفاوت مستوى التطور السياسي والاجتماعي بين الدول العربية.

16- انعدام الثقة بين الدول العربية وحالة الخوف والتوجس في العلاقات العربية-العربية، مع تأثير الهيمنة الخارجية التي منعت بعضها أن تكون سيدة قرارها.

17- وجود مشاريع أخرى بديلة للتعاون العربي، كالشرق أوسطية، والأورو- متوسطية والتي انطوت تحتها معظم الدول العربية.

18- نقص الحرية، وغياب التمثيل والمساءلة، وضعف التمتع بالحقوق السياسية لدى المواطن العربي. (عابد، 2006)

إن المستقبل لا يقدم نفسه على طبق من فضة، بل يجب على الإرادة العربية الفاعلة القادرة على التغيير والإنجاز أن تكون جزءاً أساسياً من الواقع العربي القادم، تحدد أهدافها وتعمل على إنجازها من خلال رؤية إستراتيجية متكاملة تربط بين الواقع والمستقبل بكل تحدياته وأزماته ومخاطره. فإن لم يخطط العرب لمستقبلهم فسوف يخططه لهم الآخرون، وكل بديل من البدائل ينطوي على ثمن وتكلفة، وأي مستقبل يختاره العرب يستدعي دفع الثمن، فهم مدركون تمام الإدراك أن مواجهة مخاطر العولمة هي مسألة يصعب تحقيقها دون معالجة الاختلالات البنيوية للاقتصاديات العربية في إطار العمل العربي المشترك، وأن الاختيار الحاسم يتمثل في وحدة اقتصادية بوصفها طوق النجاة من الأخطار التي تهدد مجمل الدول العربية مستقبلاً. وأن المطلوب مشاركة العرب كأفراد وجماعات وأحزاب وحكومات ورجال أعمال وأكاديميين ومثقفين في العمل من أجل وضع القواعد والأسس لتكوين سوق اقتصادية عرب

وعلى الرغم من أن مشروع التكامل الاقتصادي العربي تصادم مع معوقات وانتكاسات حالت دون تحقيقه، ارتبطت بعوامل كثيرة مثلما أسلفنا الذكر، إلا أن الدول العربية لا يمكنها البقاء بمعزل عن التطورات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية، فهي مجبرة للدخول في هذه الفضاءات التي تفرضها العولمة والتعايش معها. وما دخولها الانفرادي والاندفاعي ضمن شراكات أمريكية وأوروبية إلادليل على هذا، وتكريس لمسعاها في اندماج حقيقي ضمن الاقتصاد العالمي. فالدعوة الأمريكية للشرقأوسطية، والدعوة الأوروبية للمشاركة الأورو-متوسطية نابعتان من التنافس الحاد بينهما على المنطقةالعربية. ومهما كثر الحديث، وتعارضت رؤى المعارضين والمؤيدين لمشروع الشراكة، فإن مستقبلالتجارة العربية سيكون أفضل مما كان عليه خلال العقود الماضية، نظراً لما لهذه الشراكة سواء مع أمريكا أو مع الاتحاد الأوروبي من دور في تحريرها نظرياً، وإذا ما سيكون هذا التحرير دافعاً وسلوكاًيدفع بالتجارة

العربية البينية نحو التقدم الفعلي مستقبلاً إن أحسن العرب التصرف، أم إنه سيساهم في تشتيت البيت العربي وإضعاف مستوى التبادل التجاري البيني، وبالتالي يقف عائقاً أمام الوحدةالاقتصادية العربية. (الشهوان، 2001)

المبحث الثالث : التكامل المغاربي و دوره في التنمية الاقتصادية

3-1 مفهوم التكامل المغاربي :

التكامل المغاربي هو مفهوم يشير إلى عملية التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول المغاربية في شمال إفريقيا. يتضمن التكامل المغاربي جميع الدول التي تتبع لمنطقة المغرب العربي، وتشمل المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا والصحراء الغربية المحتلة.

من ابرز اهداف هذا التكامل هو تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الرخاء الاقتصادي في المنطقة. يتضمن التكامل المغاربي توسيع حركة التجارة بين الدول الأعضاء، وتسهيل حركة الأشخاص والسلع والخدمات، وتنسيق السياسات الاقتصادية والتنمية، وتطوير البنية التحتية المشتركة.

من بين المبادرات الرئيسية للتكامل المغاربي هي اتفاقية المغرب العربي للتجارة الحرة، والتي تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء. تشمل هذه الاتفاقية تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التجارية، وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

ومع ذلك، يواجه التكامل المغاربي تحديات عدة، بما في ذلك الصراعات السياسية والأمنية في المنطقة، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وعدم توافق السياسات والتشريعات بين الدول الأعضاء. لذلك، تتطلب هذه العملية التزامًا قويًا من قبل الدول الأعضاء وتنسيقاً فعالاً لتحقيق الأهداف المشتركة.

3-2 دور التكامل المغاربي و اهميته في التنمية الاقتصادية لدول المنطقة

التكامل المغاربي العربي يلعب دورًا هامًا في التنمية الاقتصادية في المنطقة من خلال عدة جوانب:

تعزيز التجارة: يسهم التكامل المغاربي في توسيع حجم التجارة بين الدول الأعضاء، وذلك من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التجارية. هذا يعزز حركة التجارة ويعطي فرصًا أكبر للشركات للوصول إلى أسواق أوسع وتوسيع نطاق عملياتها.

تحسين بنية التحتية المشتركة: يتضمن التكامل المغاربي جهودًا لتحسين البنية التحتية المشتركة في المنطقة، مثل تطوير البنية اللوجستية وتحسين الاتصالات والنقل. هذا يعزز التجارة والاستثمار ويسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي.

تعزيز الاستثمارات: التكامل المغاربي يشجع على زيادة الاستثمارات في المنطقة. من خلال تسهيل حركة رؤوس الأموال وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، يتم تشجيع الشركات والمستثمرين على توجيه استثماراتهم نحو المنطقة، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

تعزيز التكنولوجيا والابتكار: يوفر التكامل المغاربي منصة لتبادل المعرفة والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء. يتيح ذلك للدول فرصة للاستفادة من الخبرات والتجارب المشتركة وتطوير القدرات التكنولوجية والابتكارية، مما يسهم في تحسين الإنتاجية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

تعزيز القدرة التنافسية: بالتعاون والتكامل بين الدول الأعضاء، يتم تحسين القدرة التنافسية بين هذه الدول

3-3 الصعوبات التي تواجه التكامل المغاربي

هناك عدد من الصعوبات التي تواجه عملية التكامل المغاربي، وتشمل ما يلي :

الصراعات السياسية والأمنية: تعاني بعض الدول الأعضاء من صراعات سياسية داخلية وتوترات أمنية، مما يؤثر على عملية التكامل ويعيق التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول.

عدم توافق السياسات والتشريعات: تختلف السياسات الاقتصادية والتشريعات بين الدول الأعضاء، وهذا يعرقل التكامل والتعاون الاقتصادي. قد يتطلب التوافق والتنسيق المزيد من الجهود للتوصل إلى قواعد مشتركة وتنظيمات موحدة.

التحديات الاقتصادية والاجتماعية: تواجه الدول الأعضاء تحديات اقتصادية واجتماعية مشتركة، مثل البطالة والفقر وعدم المساواة. تتطلب حل هذه التحديات تنسيقًا وتعاونًا واسع النطاق بين الدول.

النقص في البنية التحتية: قد تعاني بعض الدول الأعضاء من نقص في البنية التحتية الضرورية لتحقيق التكامل الاقتصادي، مثل الطرق والموانئ والشبكات الكهربائية. تحسين البنية التحتية يتطلب استثمارات كبيرة وتعاون بين الدول.

الاعتمادية على الموارد الطبيعية: يعتمد اقتصاد بعض الدول الأعضاء بشكل كبير على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، مما يعرضها لتقلبات أسعار الموارد العالمية ويربط اقتصاداتها بشكل كبير بتلك الصناعات. هذا يجعلها أقل تنوعًا وقابلة للصدمات الاقتصادية.

خاتمة

إن التكتل من أجل تحقيق درجة من درجات التكامل الإقتصادي الإقليمي يعتبر ميزة من ميزات النظام العالمي الجديد، فهو يسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العالمي ، بل و يتجاوز ذلك للوصول إلى أهداف أخرى ذات أولوية كبرى مثل المساهمة في تنمية إقتصاديات الدول النامية . كما أن المتغيرات والمستجدات التي يشهدها العالم الإقتصادي في ظل الأزمات الإقتصادية الحالية و محاولة الدول المتضررة منه رمي ثقلها على الدول النامية التي كانت في مجملها بعيدة عن التأثر بهذه الأزمات بصفة مباشرة، و هنا تبرز لنا أهمية التكتلات الإقتصادية الإقليمية التي أصبحت أحد معالم النظام الإقتصادي العالمي الراهن، حيث لم يعد أمام الدول سوى اللجوء إليها. إن الظروف الإقتصادية الحالية وعدم وجود الوعي الكافي لدى معظم حكومات وشعوب الدول النامية لهذه الوقائع، سوف يزيد من حدة إنساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة خاصة فيما يتعلق بالفجرة التكنولوجية، وبذلك تفقد الدول النامية القدرة على المنافسة الدولية فتتعرض للهيمنة السيطرة الأجنبية خاصة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات التي تخدم مصالح الدول الكبرى، هذا الأمر الذي يعتبر دافع آخر يحتم على الدول النامية الإندماج في إقتصاد موحد، حتى لا تتحول إلى سوق استهلاكية لمنتجات الدول المتقدمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأمين البعد الإقتصادي والتنموي للدول النامية للتعايش مع التحولات الإقتصادية، وإزالة حالة العزلة والتهميش والقضاء على الفقر وتحسين مستوى دخل الفرد و رفع درجة نموها.

النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية

1 إن التعاون الإقتصادي والفني مطلوب بين الأمم والتكنولوجيا التي يمتلكها العالم اليوم هي في الأصل ملك لجميع المجتمعات، إذا أنها تراكم المعارف عبر الأجيال العديدة من مختلف الأعراف والأديان وإذا كانت التكنولوجيا هي عنوان العولمة وشعاره فإنه يتعين علينا الإستثمار في مجال البحث العلمي، وكذا الإستثمار في مجال التدريب والتأهيل، فلقد أثبتت التجربة الصينية في التاريخ المعاصر أن رأس المال الحقيقي في أي مجتمع هو الإنسان وليس الآلة، أي أن الاستثمار الحقيقي الإستراتيجي هو الإستثمار في الموارد البشرية كما أن المجتمعات المتخلفة تمتلك إضافة إلى العنصر البشري الموارد الطبيعية، وعليه فإن الواجب هو تفعيل العلاقة بين هذين العنصرين الإنسان ورأس المال.

2 التكامل الإقتصادي الإقليمي الذي يشهده العالم حاليا يختلف كثيرا عن ذلك الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث نجد الأول يشترط في تحقيق التكامل أن تكون الدول ضمن منطقة جغرافية واحدة و أن تكون ذات إقتصاديات متجانسة، أما الثاني فيتجاوز تلك الشروط لي حدود القارات و يدعوا إلى تكامل

إقتصاديات الدول المتقدمة مع الدول النامية لما في ذلك من إيجابيات عن طريق تبادل المنافع و تحقيق التعاون المبني على المسوات.

3 معظم تجارب التكامل الإقتصادي التي أقيمت في الدول النامية لم تستطع تحقيق أهدافها، نظرا الغياب آلية التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بسبب الضعف الإقتصادي و عدم ملائمة النموذج التكاملي التقليدي الذي انتهجته الدول النامية بالنسبة لاقتصادياتها.

4 عقد إتفاقيات الشراكة بين دول الشمال والجنوب المبنية على أساس التعاون الكامل و توزيع الثروة العادل قد يجلب للدول النامية منافع تخدم مصالحها كجذب الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا المتطورة وغيرها إلا أنها تؤثر على التزاماتها في التجمعات الإقليمية في الدول النامية نظرا لتبعيتها الشديدة لدول الشمال التي تسعى دائما إلى بسط سيطرتها و تغليب مصالحها الخاصة.

الإقتراحات في ظل النتائج السابقة المتوصل إليها يمكننا تقديم الإقتراحات التالية

1 ينبغي إعادة النظر في أهداف المنظمات الدولية المتخصصة، بحيث لا تصبح عائق بإسم الدول الصناعية الكبرى وتسعى لخدمة مصالحها فقط بل تكون أداة مستقلة تعمل على إرساء قواعد لنظام دولي جديد أكثر ملائمة للبيئة الاقتصادية العالمية.

2– يستدعي على الدول النامية أن تتبني إستراتيجيات تنموية في كل المجالات حتى تستطيع من خلالها التصدي أكثر لسلبيات العولمة و الإستفادة قدر الإمكان من إيجابياتها.

3– إن السوق ليست هدفا في حد ذاتها بل هي وسيلة لقيام التبادل المتكافئ بين الأفراد وتحقيق الاكتفاء فيما بينهم، والتبادل المتكافئ يعني تحقيق العدل وصيانة حقوق الأفراد وإذا ما وسعنا من نطاق هذه السوق لتصبح عالمية فإننا سوف نتحدث عن سوق عالمية منظمة عادلة، بدلا من سوق عالمية حرة أو موضوعية.

4– إنه من صالح الدول النامية عدم إضاعة الوقت في تقديم المبررات والتحليلات حول ظاهرة العولمة ومخاطرها، فالحكمة تمكن في تجاوز النقاش الإيديولوجي حول قبول العولمة أو رفضها، وإحلال حواري إطار حضاري للتكيف مع التحولات الإقتصادية والتقارة في العالم.

5– تكثيف التعاون بين الدول النامية تعاون جنوب–جنوب) خاصة فيما يتعلق بإنشاء تكتلات إقتصادية ضمن إطار تعاوني مبني على التشاور و تغليب المصلحة العامة حيث تكون لها القدرة على التحدي على سيطرة و هيمنة الدول المتقدمة و الشركات المتعددة الجنسيات خاصة في ظل العولمة، و هذا يتحقق بالتخلي عن التكامل السطحي المتمثل في التجارة بالسلع والتوجه نحو التكامل العميق ليشمل مثلا التجارة في الخدمات، الإستثمار وغيرها، مع إزالة العقبات التي اعترضت منائج التكامل التقليدية.

6– التشخيص الدقيق للظروف الإقتصادية الخاصة بكل دولة عضو في المنطقة التكاملية، مع ضرورة إتخاذ مجموعة من الإصلاحات في مجال السياسة التجارية والسياسة المالية وتطوير قطاع الخدمات و إعطاء الأولوية للمشروعات والمجالات التي يحقق فيها التكامل أكبر منفعة للدول الأعضاء، والتركيز على قطاعات تنموية تربط الدول النامية ببعضها.

إن كل من النتائج و الإقراحات سابقة الذكر قد يكون لها دور فعال في تحقيق مصالح جميع دول العالم بما فيها الدول النامية على وجه الخصوص و ذلك بما يخدم أهدافها التنموية، حيث أنه بتجاهلها للتطورات الإقتصادية العالمية تفوت فرص سامحة للإستفادة من إيجابيات الإنفتاح الإقتصادي، و هذا ما يبقيها ضمن نطاق الدول النامية أو بالأحرى المتخلفة بل و يكلفها خسارة إمتيازاتها و مواردها الإقتصادية الصالح الدول المتطورة التي تسعى جاهدة للحصول عليها و هو ما يثبته الواقع السياسي العالمي المعاش حاليا خاصة في الدول العربية أو بما يعرف بالربيع العربي، حيث كان الأجدر بهذه الدول توجيه إستعمال هذه الموارد في خدمة إقتصاديتها و خدمة شعوبها، و هذا أيضا فيه مثال بارز في الحياة الواقعية و هو طلب صندوق النقد الدولي من الجزائر إقراضها مبالغ مالية ضخمة بالعملة الصعبة بينما كان باستطاعة الجزائر محاولة إستثمار هذه الأموال في مشاريع منتجة تخدم مصالح اقتصادها و تزيد ،نموها، مما يدعونا إلى إعادة النظر في سياستنا الاقتصادية الوطنية و خططنا التنموية بما يخدم مصالحنا و تطلعتنا، و لقد أخذنا الجزائر تمثال لأنها دولة من الدول النامية وجزء لا يتجزء من المجتمع الدولي و لأنها الوطن الذي يهمنا تعرره و تطوره الإقتصادي، هذا الذي يعد سبب اخر من أجل إختيارنا لهذا الموضوع ألا و هو خدمة مصالحنا و تحقيق تطلعاتنا كشعب بريد حياة مثالية ويريد حقه في العيش بحرية ورفاهية.

قائمة المراجع

احمـد حجـاج ، الاتحـاد الافريقـي ومستقبل القارة الافريقية ، مركز البحوث الافريقية ، القاهرة ، 2001

الإسكوا، ترتيبات التجارة الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية، الأمم المتحدة: نيويورك، ،2005
اسماعيل صبري عبد الله ، " الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة الامبريالية "، مجلة المستقبل العربي ، العدد 222 اغسطس1998.
إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي (مكتبة مدبولي، القاهرة 2002م).
ايمان عطية واصف"مبادئ الاقتصاد الدولي" دار الجامعية الجديدة، سنة ،2008.
بوداقجي عبد الرحيم ، التنمية الاقتصادية ، دمشق سوريا،1977
تقرير الاستثمار في العالم ، مؤتمر التجارة والتنمية للامم المتحدة ، عام1995 و1996 ولغاية 2008 على التوالي .

د. صلاح زين الدين- «السوق الإسلامية المشتركة» بحث مقدم لندوة: نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة المنعقدة بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر- مايو 1991م.
د.شريط عابد/التحولات الاقتصادية الراهنة ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي/مجلة علوم إنسانية/ الجزائر/ العدد30 /أيلول 2006

د.شريط عابد/التحولات الاقتصادية الراهنة ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي/مجلة علوم إنسانية/ الجزائر/ العدد30 /أيلول 2006

د.نوفل قاسم علي الشهوان/فجوة البحث والتنمية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأنعكاساتها عربياً/من بحوث مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل/العراق.
د.نوفل قاسم علي الشهوان/فجوة البحث والتنمية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأنعكاساتها عربياً/من بحوث مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل/العراق.

د.نوفل قاسم علي الشهوان/فجوة البحث والتنمية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأنعكاساتها عربياً/من بحوث مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل/العراق.

زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1998م).
صالح السحيباني، "المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية" ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، أيام 23 – 25 مارس 2009، بيروت.

صبيحة بخوش"اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1959-2227"دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط ،1سنة ،2012.

صلاح زين الدين- «السوق الإسلامية المشتركة» بحث مقدم لندوة: نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة المنعقدة بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر- مايو 1991م.

عبد الكريم عبدو، السوق العربية المشتركة، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (1985م).

عبد المطلب عبد الحميد، التمويل الكلي والتنمية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 .

عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد (مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003م).

فرنسيس جيرو نيلام ، الاقتصاد الدولي ، ترجمة محمد عزيز ، جامعة قاريونس ، ليبيا ، 1991 .

مجذاب بدر ومحي الدين حسين ،المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الاوسط ، طرابلس ليبيا ، 1998

محسن الندوي"تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة" منشورات الحلبي الحقوقية، ط ،1سنة ،2211.

محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية،القاهرة،1970.

محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف ،التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الاسكندرية، مصر،2003

محمود يونس محمد وعبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985

مركز دراسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1989.

مصطفى حسين و محمد شفيق و امية بدران، ابعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر،عمان ،الاردن 1995.

المراجع الاجنبية :

B. Ballassa: The theory of Economic integration, Allen and Vnwin, 1961.

G. Merdal: An Integration Economy, Roothold on Keg an Paul, London 1956.

B. Ballassa: The theory of Economic integration, Allen and Vnwin.1996

المواقع الإلكترونية

الموقع الالكتروني :http://www.docstoc.com/docs/124018177/ ، تاريخ الاطلاع عليه 2014/10/11.

الفهرس

الشكر والتقدير

الاهداء

الاهداء

مقدمة.....أ

المبحث الأول :المفاهيم الأساسية للوحدة والتكامل الاقتصادى

الفكرة الأساسية والمفهوم الاصطلاحى للتكامل الاقتصادى.....9

دوافع التكامل الاقتصادي.....11

المبحث الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية.....14

مفهوم التكتلات الاقتصادية.....14

سمات التكتلات الدولية الاقتصادية.....15

خصائص و خطوات التكتلات الاقتصادية.....18

خطوات تحقيق أهداف التكتلات الاقتصادية.....19

المبحث الثالث : التنمية الاقتصادية و المفاهيم المرتبطة.....21

مفهوم التنميةالاقتصادية.....21

مصادر تمويل التنميةالاقتصاديةومؤشراتها.....22

مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.....27

معوقات التنمية الاقتصادية.....29

خلاصة.....33

الفصل الثاني :

المبحث الاول : التكتل الاقتصادي العربي.....35

مفهوم التكتل الاقتصاد العربي.....35

ازمات التى يواجهها التكتل الاقتصادي العربي.....35

المبحث الثاني : أهمية التكتلات العربية على التنمية في الدول العربية.....44

واقع الاستثمارات العربية – العربية (البينية) وجهود التكامل الاقتصادي العربي.....44

جهود التكامل الاقتصادي العربي في مجال التنمية الاستثمارية 45

المبحث الثالث : التكامل المغاربي و دوره في التنمية الاقتصادية

مفهوم التكامل المغاربي 52

دور التكامل المغاربي و اهميته في التنمية الاقتصادية لدول المنطقة 53

الصعوبات التي تواجه التكامل المغاربي 53

خاتمة.....62

قائمة المراجع.....66

فهرس.....69